

دليل في:

# الموازنة الشاملة المستجيبة لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، طرابلس، أكتوبر 2025





دليل فني:

# الموازنة الشاملة المستجيبة لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، طرابلس، أكتوبر 2025

هيئة الأمم المتحدة للمرأة  
طرابلس، أكتوبر 2025



# المحتويات

4	شكر وتقدير
5	المقدمة
8	الوحدة الأولى
8	المحور الأوّل: المقاربة المندمجة: المفهوم والأهداف والمسارات
10	المحور الثاني: المفاهيم الأساسية حول الميزانيّة حسب الأهداف
13	المحور الثالث: المفاهيم الأساسية حول الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
15	المحور الرابع: المبادرات والتجارب الناجحة في مجال الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
22	الوحدة الثانية: إدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية
22	المحور الأوّل: أهمّ مراحل الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
24	المحور الثاني: أساليب تحليل الميزانيّة بهدف وضع ميزانيّات مندمجة
26	المحور الثالث: الأساليب المنهجية لإدماج المقاربة المندمجة في السياسات العمومية والميزانية
30	المحور الرابع: المداخل الرئيسية لمراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال في الميزانية
33	الوحدة الثالثة: تقييم الأداء في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
33	المحور الأوّل: المؤشرات المراعية لاحتياجات جميع الفئات على مستوى المشاريع والبرامج
38	المحور الثاني: الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر في الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
40	المحور الثالث: المسؤولية والمساءلة في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
44	الوحدة الرابعة: تحديات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا
44	المحور الأوّل: وضع طابع مؤسسي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
46	المحور الثاني: آليات التوجيه القطاعي للميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا
47	المحور الثالث: سبل دعم مبادرة الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

51	<b>الوحدة الخامسة: استراتيجية الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات</b>
52	المحور الأول: العناصر المكوّنة لمبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
53	ثانيا العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط لمبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
56	<b>المراجع</b>

# شكر وتقدير

صدر هذا الدليل بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وأعدته الدكتورة عائشة بن بلحسن.

تشغل الدكتورة عائشة بن بلحسن منصب رئيسة قضاة ديوان المحاسبة في تونس. راجع هذا التقرير الدكتور مُراجع غيث سليمان، الخبير المالي الليبي ووكيل وزارة المالية السابق، وفريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الآراء الواردة في هذا الدليل هي آراء الباحثة، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

France 



# مقدمة

## الإطار العام لإعداد الدليل الفني

وعلى نتائج عمل المجموعات والنقاشات التي أثرى بها ممثلو الوزارات القطاعية والهيئات الليبية مخرجات الورشة ومدخلات الخبراء.

يوفر هذا الدليل مرجعا علميًا وفنيًا للفاعلين في مجال الإعداد لميزانية الدولة والجماعات المحلية وتنفيذها بشكل يراعي المقاربة المندمجة ومتابعة مؤشرات مراعاة احتياجات جميع الفئات بها وتقييم الكفاءة والفعالية الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العمومية الموجهة لهذه الاحتياجات وفقًا للتجارب الناجحة ولأفضل الممارسات في المجال.

## الهدف من وضع الدليل الفني

انطلاقاً من أهمية إدماج احتياجات جميع الفئات في التخطيط والميزانية في ليبيا بهدف بلوغ الاستجابة لهذه الاحتياجات وتحقيق التنمية المستدامة، وحرصاً على مأسسة المنهجيات التي تضمن التطبيق السليم للمقاربة المندمجة في الميزانيات وفق منحنى علمي وعملي، يهدف الدليل الفني إلى تعزيز قدرات الفاعلين في هذا المجال من خلال توفير الوسائل والآليات الأساسية للموظفين العموميين والبرلمانيين ومختلف المتدخلين في مجال التخطيط والميزانية لتمكينهم من إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية العامة للدولة وميزانيات الجماعات المحلية والاستراتيجيات القطاعية.

ويهدف الدليل الفني إلى توضيح وتحسين الفهم لمختلف الأبعاد النظرية والفنية المرتبطة بهذا النموذج. وقد تمت صياغته بشكل مفصل ومبسط لتسهيل استخدامه خلال مختلف مراحل الميزانية، وتشمل أربع مراحل رئيسية: الصياغة، والموافقة، والتنفيذ، والتقييم.

وسيجد مستخدمو ومستخدمات الدليل من الموظفين العموميين والبرلمانيين ومكوثات المجتمع المدني هذا الدليل مفيداً خاصة في بداية العمل بهذا النموذج في ليبيا باعتباره يوفر الآليات والشروط الضرورية لإدماج المقاربة المندمجة في الميزانية وبسبب مأسستها وإنجاح العمل بها.

ويعتمد الدليل الفني في جزء هام منه على خلاصة التجارب والمبادرات الدولية الناجحة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإطار القانوني والمالي الليبي. كما ينطبق الدليل على كافة القطاعات العمومية الليبية مما يجعله مناسباً وشاملاً لجميع المتدخلين من الوزارات القطاعية والجماعات المحلية.

ويعتبر هذا الدليل الفني وثيقة مرجعية ومُحدثة وشاملة يمكن اعتمادها لتعزيز قدرات المتدخلين والفاعلين في مجال

ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إيجاد الاهتمام وبناء القدرات وتعزيز الالتزام بإدماج المقاربة المندمجة في السياسات والميزانيات في أكثر من بلد في أنحاء العالم. وقد أدخل حالياً أكثر من بلد بشكل منهجي ومنظم مبادئ توجيهية للميزانية المندمجة وعُني ببناء قدرات الفاعلين في مجال التخطيط والميزانية على استخدام منظور المقاربة المندمجة في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية التي يقومون بها، كما حرص على إنشاء آليات لمتابعة النتائج التفصيلية تبعاً لاحتياجات جميع الفئات، ومن بينها دول عربية قطعت شوطاً في هذا المجال من خلال مراعاة احتياجات جميع الفئات عند رسم السياسات والتخطيط العام وأهمية اعتماد المقاربة المندمجة عند وضع الميزانية العامة للدولة والميزانيات الخاصة بالمؤسسات والهيئات المركزية والمحلية.

تم تصميم هذا الدليل الفني من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا بهدف دعم رسم وتنفيذ مشروع متكامل يسعى لتحقيق الميزانية المندمجة، التي تستجيب لاحتياجات جميع الفئات، ويهدف الدليل إلى نشر الوعي بأهمية هذا المفهوم، وبناء الكفاءة الفردية والمؤسسية للوزارات والمؤسسات المعنية، وإنشاء الهياكل المؤسسية التي تضمن تبني المشروع واستدامته. كما يسعى إلى إدماج هذا المفهوم في سياسات وإجراءات إعداد الميزانية العامة وتطبيقه في كافة مراحلها. يقدم الدليل دروساً مستخلصة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، ويوفر موارد فنية لمستخدمي الدليل في وزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة شؤون المرأة، والوزارات القطاعية، والجماعات المحلية، ومكونات المجتمع المدني في ليبيا. ويستند هذا النهج إلى التجارب الدولية الناجحة وأفضل الممارسات في مجال الميزانيات الشاملة التي تستجيب لاحتياجات جميع الفئات.

ولأنّ للسياق الليبي خصوصياته ومتطلباته، فقد وُضع هذا الدليل الفني ليتلاءم ومتطلبات إعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وتنفيذها ومتابعتها حسب نموذج المالية العمومية في ليبيا وحسب الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 لا سيما المادة 6 منه. وصُمم الدليل الفني بالاعتماد على النظام القانوني والمحاسبي الليبي مع إدماج المرجعية الدولية للأمم المتحدة والمبادرات والتجارب الدولية الناجحة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

كما تمّ الاعتماد في تصميم الدليل الفني على جزء من المادة العلمية المقدمة خلال ورشة العمل التي انعقدت بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 والتي نظمتها وزارة التخطيط بحكومة الوحدة الوطنية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال"

مفضّل لأساليب تحليل الميزانيّة بهدف وضع ميزانيّات مندمجة علاوة على التعريف بالأساليب المنهجية لإدماج المقاربة المندمجة في السياسات العمومية والميزانية مع بيان للمداخل الرئيسيّة لمراعاة احتياجات الجميع في الميزانية والتي استوحيناها من التجارب الدولية الناجحة.

وتقدّم الوحدة الفنيّة الثالثة منهجية تقييم الأداء في نظام الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات باعتبار أنّ هذا النموذج من الميزانيّة يهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العمومية وتحقيق الاستجابة لاحتياجات جميع الفئات وذلك عبر تعريف المؤشرات المراجعة للاحتياجات وأساليب قياس الأثر ونظام المسؤولة والمساعة في منظومة متكاملة تقوم على الكفاءة والفعاليّة.

- وتتضمّن الوحدة الفنيّة الرابعة آليات وسبل تدعيم الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا والتي تشمل على وجه الخصوص مأسسة هذا النموذج من الميزانيّة الشاملة عبر وضع الركائز القانونيّة والمؤسسيّة الضروريّة لإنجاح هذا المسار بالإضافة إلى آليات التوجيه القطاعي للميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وسبل دعم المبادرة الليبية في هذا المجال.

الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا. ويتميّز الدليل الفنيّ بكونه أعدّ بشكل يتوافق مع المعايير الدوليّة، تلك التي تقبلها وتستخدمها الحكومات والمنظمات الدوليّة التي تُطبّق ممارسات الموازنة الشاملة، بما يضمن الإلمام بالمفاهيم الأساسيّة المتعلّقة بالمقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية للتمكّن بشكل تعليمي ومنهجي من اعتماد أنموذج الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا.

ويُتسم الدليل الفنيّ بكونه وثيقة مرجعيّة تمكّن من المساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين والفاعلات في مجال المالية العامة لضمان التطبيق الواقعي والفعال لمفهوم وأسس الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

## محتوى الدليل الفني

يتضمّن الدليل الفنيّ أربع وحدات فنيّة تتكامل مع بعضها البعض وتغطّي مجمل المسائل الجوهرية التي لابدّ لمعدّي الميزانية ومنفذيها والمراقبين لها من الإحاطة بها لضمان نجاح المبادرة الليبية في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بما سيُتمكّن من وضع آليات أساسيّة وعمليّة للتمكّن من إدماج احتياجات الجميع في مسار التخطيط والميزانية بشكل مبشّط وسليم.

وتتكوّن كلّ وحدة فنيّة من ثلاثة إلى أربعة محاور مع أمثلة عمليّة ودراسات حالة وتجارب مقارنة تسهّل التعاطي العملي مع محتوى هذه المحاور. ويسعى الدليل إلى توفير الوضوح والفهم لمختلف العناصر المنهجية والتقنية للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

تقدّم الوحدات الفنيّة الأربعة عرضاً شاملاً لمفاهيم وأسس الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات علاوة على مداخل وأساليب التحليل للمقاربة المندمجة في إطار مسار الميزانية الحالي وفق أنموذج الميزانية العامة المعتمد في ليبيا.

- وتشمل الوحدة الفنيّة الأولى المفاهيم الأساسيّة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات عبر تقديم مفهوم المقاربة المندمجة وأهدافها ومختلف المسارات الممكنة لإدماج هذه المقاربة في نموذج الميزانية الحالي بالإضافة إلى استعراض لأبرز المبادرات والتجارب الدوليّة الناجحة في المجال. ولأنّ اعتماد هذه المقاربة يستوجب وضع منظومة للمالية العمومية مبنية على الأهداف لا سيما مؤشرات وتقارير متابعة الأداء، فإنّ هذه الوحدة تتضمّن كذلك المفاهيم الأساسيّة حول منظومة الميزانية حسب الأهداف لتسهيل التعاطي معها من قبل الجهات العمومية الفاعلة في ليبيا عند تبني نموذج الميزانية المندمجة.

- كما تتضمّن الوحدة الفنيّة الثانية أبرز مراحل الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مع شرح

الوحدة الأولى

# المفاهيم الأساسية للميزانية الشاملة التي تلي احتياجات جميع الفئات

# مقدمة الوحدة

## المحور الأوّل: المقاربة المندمجة: المفهوم والأهداف والمسارات

### 1. المقاربة المندمجة

تعرف المقاربة المندمجة على أنّها مقارنة لا تدعّم عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص الموجودة في الواقع بل تعمل على إصلاحها وتصويبها والحدّ منها.

وهي مقارنة ذات أبعاد متواصلة ومستمرّة في الزمن وتستهدف أساسًا الاستجابة لاحتياجات كل فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للموارد والفرص للجميع. بغض النظر عن العمر أو العرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الموقع الجغرافي.

المقاربة المندمجة هي الاستراتيجية المعترف بها دوليًا لتحقيق التكافؤ في الفرص والحقوق بين كافة فئات المجتمع

بلوغ أهداف المساواة أمام القانون بين كلّ الفئات والقضاء على كافة أشكال التمييز

تضمن المقاربة المندمجة تركيز اهتمامات النساء والرجال والأطفال وتجاربهم في كافة مجالات التنمية

مراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال هي عملية تقييم أثر المقاربة المندمجة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات

الشكل رقم 1: أهداف المقاربة المندمجة

ويقصد بالمساواة في كامل وحدات هذا الدليل الفني المفهوم المنصوص عليه في الإعلان الدستوري الليبي المؤقت لسنة 2011 وخاضعة المادة 6 منه " اللبيّون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب

في ظل مسار التحول السياسي الحالي والمستمر في ليبيا، ظهرت فرص جديدة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تهدف هذه الوحدة الفنيّة إلى بسط المفاهيم الأساسية في مجال الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات قبل الخوض بشكل معقّد في إدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانيّة ودراسة سبل تقييم الأداء في الميزانيّة المندمجة وآليات دعم هذا النموذج الجديد للميزانيّة في ليبيا، حيث إنّ من الضروري فهم المقاربة المندمجة بشكل عام والإلمام بالمفاهيم الأساسية للميزانيّة حسب الأهداف وبمسارها والاطّلاع على المبادرات والتجارب الدوليّة الناجحة في مجال الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات للتمكّن من وضع الميزانيّات القطاعيّة بشكل سليم ووفقا للمرجعيّات والمتطلّبات الأساسيّة لهذا النموذج من الميزانيّة.

### أهداف الوحدة

- الإلمام بمفهوم المقاربة المندمجة وأهدافها ومساراتها بما يمكن الفاعلين في مجال التخطيط والميزانيّة من إدماجها فيما بعد صلب الميزانيّات والاستراتيجيّات القطاعيّة.
- التمكّن من المفاهيم الأساسيّة حول الميزانيّة حسب الأهداف (المبنيّة على الأداء) وفهم تصنيف النفقات فيها والتحكّم في مسارها من الإعداد إلى المصادقة على الحساب الختامي بما يؤهّل الفاعلين في مجال التخطيط والميزانيّة فيما بعد لمعرفة مدخلات المقاربة المندمجة في الميزانيّة وآليات ومراحل إدماجها ضمنها.
- الإلمام بالمفاهيم الأساسيّة للميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات والاطّلاع على المبادرات والتجارب الدوليّة الناجحة في المجال للاستئناس بها خلال تنفيذ المبادرة الليبيّة وضمان الانتقال السلس والسليم من نموذج الميزانيّة الحالي إلى أنموذج الميزانيّة المندمجة.

### الأسئلة المحوريّة

- في أي المجالات يمكن استخدام النهج الشامل؟
- كيف يتم تصنيف النفقات في الميزانية المبنية على الأداء وما هي مراحلها؟
- ماهي الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال؟
- ما هي الدروس المستفادة من المبادرات والتجارب الدولية الناجحة؟



الشكل رقم 2: إجراءات الأخذ بعين الاعتبار للمقارنة المندمجة

### كيف تراعي التنمية مختلف الاحتياجات؟

للإجابة على هذا التساؤل نستعرض تعريف المقارنة المندمجة ودورها في التنمية

تعرف الأمم المتحدة تعميم المقارنة المندمجة بوصفه «عملية تقييم أثر المساواة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات»<sup>5</sup>. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بتركيز اهتمامات الرجال والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وتجاربهم على بعد متأصل في كافة مجالات التنمية. وتهدف المقارنة المندمجة في مسار التنمية إلى بلوغ أهداف المساواة في الحقوق والواجبات بين كل الفئات والاستجابة لمختلف الاحتياجات للرجال والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على حد السواء والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد أي من هذه الفئات.

وتعتبر المقارنة المندمجة في التنمية هي الاستراتيجية المعترف بها دوليًا لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف الفئات والاستجابة لكل الاحتياجات وتحقيق النفاذ المندمج والشامل للموارد وللميزانية.

علما وأن تمويل الالتزامات الجديدة المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة 2030 والمرتبطة بتحقيق التنمية المندمجة يمثل أمرًا أساسيًا لتنفيذ وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسيّة أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري".

### II. المقارنة المندمجة في التخطيط والتنمية

يتمّ الأخذ بعين الاعتبار للمقارنة المندمجة في التخطيط والتنمية عبر ثلاثة إجراءات أساسية:

1. **تحليل عدم المساواة:** تحديد وفهم التفاوتات التي تؤثر على مختلف الفئات السكانية - النساء والرجال والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة - في جميع السياسات والأدوات والبرامج والميزانيات<sup>1</sup>.

2. **التدابير الإيجابية:** تنفيذ إصلاحات هيكلية ومنهجية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة، تُكمّلها تدابير مُستهدفة قصيرة الأجل مُصمّمة لتسريع التقدم وضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات لجميع الفئات<sup>2</sup>.

3. **التدابير الخاصة:** اتخاذ إجراءات مُحدّدة، وغالبًا ما تكون مؤقتة، لمعالجة أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان عدم تظف أي شخص عن الركب في عملية التنمية<sup>3</sup>.

في الموازنة الشاملة، يُعد تحليل الأثر التوزيعي أداةً رئيسية لتقييم كيفية تأثير سياسات أو قرارات ميزانية مُحدّدة على توزيع الموارد والنتائج بين مختلف شرائح السكان. يساعد هذا النهج التحليلي - المطبق قبل أو أثناء تنفيذ السياسات - صناع السياسات على تقييم التأثيرات المتباينة للقرارات المالية على الرجال والنساء والأطفال وفئات الدخل أو المناطق الجغرافية، وبالتالي إعلام التخطيط المبني على الأدلة والموجه نحو المساواة<sup>4</sup>.

5. الأمم المتحدة، إدماج النوع الاجتماعي، نظرة عامة، 2002.

1. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استراتيجية عالمية لتعميم مراعاة المنظور الاجتماعي، 2018.

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الإصلاحات الهيكلية وتوزيع الدخل، 2015.

3. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دليل إدماج النوع الاجتماعي من أجل المساواة بين الجنسين، 2022.

4. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميزانيات مراعاة المنظور الاجتماعي: دليل الممارسين لفهم وتنفيذ الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2006.

## المحور الثاني: المفاهيم الأساسية حول الميزانية حسب الأهداف

الميزانية الحكومية هي خطة مالية رسمية تُحدد الإيرادات المتوقعة والنفقات المخطط لها للهيئة الحاكمة على مدار سنة مالية. تعكس الميزانية أولويات السياسات، وتُترجم الالتزامات السياسية إلى برامج وخدمات عامة قابلة للتنفيذ. في جوهرها، تُمثل الميزانية أهم أداة حكومية في مجال السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية<sup>6</sup>.

دورة الميزانية هي العملية المتكررة التي تقوم من خلالها الحكومة بتخطيط ميزانيتها والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. تتكون هذه الدورة عمومًا من أربع مراحل متراصة: الصياغة (الإعداد)، والموافقة (الإقرار التشريعي)، والتنفيذ (التطبيق)، والتقييم (التدقيق والمراجعة)<sup>7</sup>. تشمل كل مرحلة جهات فاعلة مؤسسية مختلفة - مثل وزارات المالية والوزارات المختصة والبرلمانات وأجهزة الرقابة العليا - وتوفر فرصًا للشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. يساعد فهم دورة الموازنة على تحديد مداخل النهج الشاملة، مما يضمن مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، بفعالية في كيفية تخصيص الموارد العامة ومراقبتها.

تشمل إدارة المالية العامة (PFM) القوانين والأنظمة والعمليات والمؤسسات التي تُجمع من خلالها الأموال العامة وتُخصص وتُدار وتُبلغ<sup>8</sup>. تضمن أنظمة إدارة المالية العامة القوية الانضباط المالي وكفاءة التخصيص والكفاءة التشغيلية، مما يُحسن تقديم الخدمات ويبني ثقة الجمهور. تدعم إدارة المالية العامة الفعالة قدرة الحكومة على إدارة الموارد بشفافية وإنصاف، مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والمساءلة.

تُشكل هذه المفاهيم الثلاثة مجتمعةً أساس الموازنة الشاملة. إن الفهم الواضح لموازنة الحكومة ومراحل دورة الموازنة والإطار الأوسع لإدارة المالية العامة يُمكن صانعي السياسات والممارسين من ترسيخ مبادئ العدالة والمشاركة والاستجابة في جميع مراحل صنع القرار المالي العام، وهذا يضمن أن تكون عمليات الموازنة سليمة ماليًا، بل شاملة ومستجيبة لاحتياجات جميع الفئات.

تهدف منظومة الإدارة في ميزانية الدولة حسب الأهداف إلى توفير معطيات حول أداء القطاع العمومي بما يُمكن من الاستجابة إلى التوقعات الملحة للمواطنين والمواطنات وهي في نفس الوقت أداة تمكّن السلطات العامة من تقييم أدائها. وبالرغم من تعدد التسميات والمنهجيات المعتمدة لتركيزها

في التجارب المقارنة، فإنّه من المتفق أنها تمثل أسلوبًا حديثًا للإدارة العامة وتخصيص الميزانيات وتنفيذها. حيث تهدف هذه المنظومة بالأساس إلى:

توظيف الإمكانيات البشرية والمادية بأكثر شفافية وكفاءة حسب برامج وأهداف في إطار البرمجة على المدى المتوسط

تقييم النتائج حسب مؤشرات موضوعية لقياس الأداء

تحديد المسؤولية والمساءلة حول استعمال الموارد وتحقيق الأهداف المتعهد بها

### الشكل رقم 3: أهداف منظومة الإدارة حسب الأهداف<sup>9</sup>

ومن أهم الرهانات في مجال إدارة الميزانية حسب الأهداف أن تكون السياسات العمومية واضحة ومفهومة من الجميع بما يُمكن من تحديد الأولويات وتخصيص الإمكانيات اللازمة لها علاوة على تقديم التفسيرات اللازمة لدافعي الضرائب حول استعمال الأموال المدفوعة من قبلهم. ومن رهانات وضع هذه المنظومة كذلك توجيه الإدارة العامة نحو إدارة مبنية على النتائج يسمح بتطوير جانب المسؤولية لدى المنفذين العموميين حول مجموعة من التعهدات والأهداف يتم في نهاية السنة قياس النتائج المتعلقة بها والقدرة على التنفيذ حتى يتسنى حسن استعمال الاعتمادات العامة.

وتمثل منظومة الإدارة حسب الأهداف من هذا المنظور إطارًا ملائمًا لدعم الشفافية والمراقبة البرلمانية علاوة على توفير المزيد من الوضوح في الاختيارات الاستراتيجية في مجال المالية العامة وتطوير منظومة المحاسبة الحكومية بشكل عام.

ميزانية مفهومة  
أكثر

ميزانية أكثر شمولية

ميزانية موجهة نحو  
القدرة على الأداء

ميزانية أكثر شفافية

### الشكل رقم 4: خصائص الميزانية في منظومة الإدارة حسب الأهداف

6. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الميزانية والنفقات العامة في دول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019

7. البنك الدولي، صفحة نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية: الإنفاق العام والمساءلة المالية

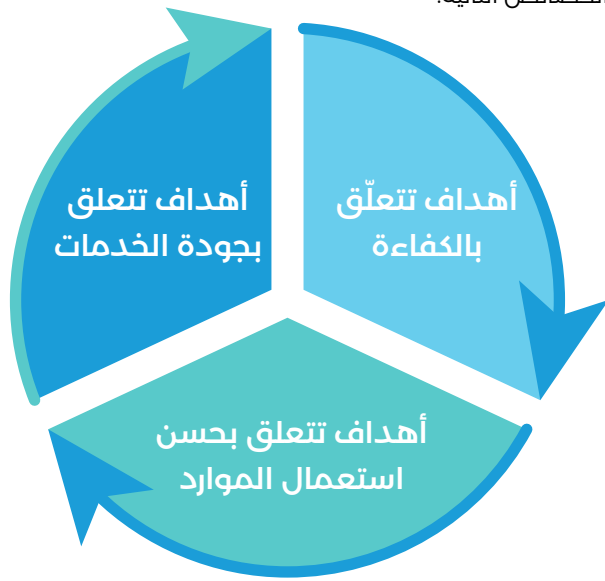
8. نفس المصدر السابق

9. نيو برين، الميزانية القائمة على الأداء: المنهجية والأدوات، 2013

## تحديد أهداف البرامج وقياس الأداء

لا تقتصر منهجية الإدارة في الميزانية حسب الأهداف على التقسيم البرمجي لميزانية الوزارة فحسب، بل تسعى من خلال إطار الخطة السنوية إلى بلورة أهداف مستقرة لكل برنامج ومؤشرات لقياس مدى تحقيق الأهداف. وتبرز الأهداف أولويات كل برنامج على المدى المتوسط كما تمكّن مؤشرات قياس الأداء من متابعة مدى تقدم تحقيق الهدف المعين في المشروع السنوي للخطة الذي يصاحب ميزانية الوزارة عند التصويت عليها.

ويخضع اختيار أهداف البرامج إلى قواعد محددة ويجب أن تستجيب أهداف كل برنامج وجوبا إلى مجموعة أو إحدى الخصائص التالية:



الشكل رقم 5: خصائص أهداف البرامج في منظومة الإدارة حسب الأهداف

ويراعى في اختيار الأهداف جانب المسؤولية عند تحقيقها بحيث يكون للمشاركين في البرنامج إمكانية تحقيقها بما لهم من صلاحيات وما يتوفرون عليه من إمكانيات.

## تصنيف النفقات في الميزانية حسب الأهداف

يمكن أن تشمل تصنيفات الميزانية حسب المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً:

• **تصنيفاً إدارياً:** لتحديد المسؤوليات والمستفيدين من النفقة (وزارة - إدارة - مصلحة - مؤسسة..)

• **تصنيف حسب بنود النفقة لتأمين الرقابة والتحليل الاقتصاديّة** (نفقات الموظفين - نفقات الكهرباء

## أهمّ المفاهيم المرتبطة بالميزانية حسب الأهداف

• **المهمّة:** هي مجال تدخل الوزارة وتمثّل عادة المحور الاستراتيجي القطاعي في مخطّط التنمية للدولة أو جزء منه وتشتمل على مجموعة من البرامج<sup>10</sup>.

• **البرنامج:** هو مجموعة متناسقة من العمليات الراجعة بالنظر إلى نفس الوزارة (المهمّة) والتي تساهم في تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية. ويهدف التقسيم البرمجي إلى بيان المحاور الاستراتيجية لتدخل الوزارة. ويضم البرنامج جميع الهياكل التابعة له في الوزارة بما يمكن من رصد ميزانية لكل برنامج. ويعين على رأس كل برنامج مسؤول يطلق عليه تسمية "رئيس البرنامج"<sup>11</sup>.

• **إطار النفقات متوسط المدى:** يسهّل الربط بين المخططات والميزانية في إطار النفقات متوسط المدى من وضع إطار للتوقعات المالية للدولة بما يمكن من مراعاة الانعكاسات المالية مع العمل على تحقيق أهداف البرامج على المدى المتوسط<sup>12</sup>.

• **مؤشّر الأداء:** المؤشّر هو تمثيل كمي أو نوعي قابل للاحتساب والإنجاز يمكن من قياس مدى تحقيق هدف معين والتقييم الموضوعي لمستوى تحقيق الأداء. وتكون متابعة المؤشّر وفق جدول زمني يمكن من مراقبة تجسيم الإنجازات السابقة ومقارنتها بالقيم المنشودة للمؤشّر. ويتم عادة اعتماد ثلاثة أهداف على أقصى تقدير لكل برنامج ومؤشرين على أقصى تقدير لقياس تحقيق الهدف<sup>13</sup>.

• **الخطة السنوية:** يتمثل إطار القدرة على الأداء في الآليات والوثائق والمسؤولين على تحقيق أهداف البرنامج. وتشمل وثائق إطار القدرة على الأداء "المشروع السنوي للقدرة على الأداء" و"التقرير السنوي لأداء الميزانية". وتمكّن وثائق الخطة السنوية في إطار منهجية الإدارة في الميزانية حسب الأهداف من المزيد من التطوير في الربط بين المخططات (آلية للبرمجة على المدى المتوسط) وتنفيذ ميزانية الدولة (السنوية) وذلك من خلال آليتين أساسيتين وهما البرامج باعتبارها المحاور الاستراتيجية لمجالات تدخل الوزارة وأهداف هذه البرامج باعتبارها ترجمة لأهداف السياسة القطاعية للوزارة في المجال المحدد لها والتي يتم تحديدها من خلال المخططات القطاعية أو الوطنية وبالاعتماد كذلك على النصوص القانونية التي تضبط مهام كل هيكل وزارى<sup>14</sup>.

10. مكتب المحاسبة العامة الأمريكي، ميزانية البعثة: مناقشة وتوضيح مفهوم ميزانية البعثة، 1977

11. صندوق النقد الدولي، نموذج أساسي للميزانية القائمة على الأداء، 2009

12. البنك الدولي، مراجعة أطر الإنفاق المتوسط الأجل، 2023

13. CIPFA، إدارة المالية العامة - نهج النظام الشامل

14. البنك الدولي، منشور: الموازنة القائمة على الأداء وأطر الإنفاق متوسطة الأجل في أوروبا الناشئة، 2013

حسب المخطط المديرى لتطوير التصرف فى الميزانية حسب الأهداف على المحاور المبيّنة بالرسم التالى:

### المشروع السنوي لخطّة وزار/ مؤسسة .....

#### إطار النفقات متوسط المدى

##### أ- تقديم عام

- وضعية القطاع
- الاستراتيجية القطاعية
- ميزانية الوزارة
- البرمجة متعدّدة السنوات للنفقات
- الجداول الملخّصة

##### ب- البرامج (حسب البرنامج)

- وصف البرنامج
- تقديم الاستراتيجية والأهداف
- تقديم عام
- تقديم حسب الهدف
- تقديم المؤشرات المرتبطة بالهدف
- جدول مؤشرات الأداء
- وصف الأنشطة الرئيسيّة
- التوقعات المالية
- التعليقات
- جداول التمويل

##### ت- المشاكل والتحدّيات

- الملاحق
- جدول النفقات حسب البرنامج ومشروع الاستثمار
- جداول التوقعات الماليّة لإطار النفقات متوسط المدى وتحديد التغييرات
- قائمة المؤسسات العمومية التي يغطّي إطار النفقات متوسط المدى للوزارة نفقاتها بالموارد خارج الميزانية
- كلّ ملحق يعتبر مفيداً

الشكل رقم 7: النموذج المرجعي للمشاريع السنويّة للخطّة السنوية

-التحويلات -...). ويجب أن يكون هذا التصنيف مطابقاً للتصنيف فى حسابات النفقات والأصول فى الدليل المحاسبي. ويسمح بإعداد تقارير حسب المعايير الدوليّة التي عزّتها دليل الإحصائيات فى المالية العموميّة لصندوق النقد الدولي<sup>15</sup>.

- **تصنيفاً حسب البرامج:** للتّحليل وصياغة السياسة فى مجال الميزانية ولمتابعة الأداء. ويشمل البرنامج النفقات الموجهة لوضع نشاط أو مجموعة متناسقة من الأنشطة ضمن نفس الوزارة والتي ترتبط بها أهداف محدّدة. ويمكن أن يشمل هذا التصنيف مستويات مختلفة (على غرار برنامج وبرنامج فرعي أو نشاط).
- كلّ تصنيف يعتبر ضرورياً لإدارة الميزانية أو تحيّلها (التصنيف حسب مصادر التمويل - التصنيف حسب المستفيدين من التحويلات - التصنيف الجهوي (المناطق) ...).

ويخضع تصنيف النفقات ضمن نموذج الميزانية حسب الأهداف إلى مقتضيات القانون المنظم للميزانية<sup>16</sup> الذي يتيح تقديم النفقات فى ميزانية الدولة ضمن برامج ومهام.

وتعتمد وزارة المالية والوزارات القطاعيّة فى تصنيف النفقات فى ميزانية الدولة حسب نموذج الميزانية والأهداف على المخطط المديرى<sup>17</sup> لمنظومة الميزانية حسب الأهداف كوثيقة مرجعيّة أولى فى مجال الميزانية وعلى منشور رئيس الحكومة فى بعض الدول وفى دول اخرى مثل ليبيا يصدر منشور الميزانية عن وزير المالية (المنشور السنوي للميزانية) كوثيقة مرجعيّة ثانية فضلاً عن التوجهات الاستراتيجية للنظام المحاسبي للدولة والنموذج المرجعي للمشاريع السنويّة والتقارير السنويّة لأداء الميزانية كوثائق مرجعيّة أخرى فى مجال المالية العامة.

- منشور رئيس الحكومة للقدرة على الأداء (المنشور السنوي للميزانية ممن وزارة المالية)
- المخطط المديرى لمنظومة الميزانية حسب الأهداف (يتمّ إصداره عند اعتماد النموذج الجديد للميزانية)
- المشاريع السنوية للخطّة السنوية
- التوجهات الاستراتيجية للنظام المحاسبي للدولة
- التقارير السنوية للقدرة على الأداء (تقارير تنفيذ الميزانية)

ويشتمل النموذج المرجعي للمشاريع السنويّة والتقارير السنوية للقدرة على الأداء وإطار النفقات متوسط المدى

15. ساجي دي كليرك؛ توبياس ويكينز، دليل إحصاءات المالية الحكومية 2014، صندوق النقد الدولي، 10 مارس/2015.

16. ما يقابل فى النظام المحاسبي والمالي الليبي "النظام المالي للدولة" و"لائحة الميزانية".

17. المخطط المديرى لمنظومة الميزانية حسب الأهداف هو وثيقة مرجعيّة يتم إصدارها عند اعتماد هذا النموذج من الميزانية وتشمل الإطار العام لإصلاح الميزانية بما فى ذلك: الأهداف من الإصلاح / مكونات الإصلاح / روزنامة الإصلاح. وتكون هذه الوثيقة بعد إصدار قانون الميزانية حسب الأهداف بمثابة خارطة الطريق لعملية الإصلاح الشاملة

## المحور الثالث: المفاهيم الأساسية حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### 1. ما هي الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات؟

**التعريف:** إنّ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مصطلح يشير الى الميزانيات الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في احتياجات الرجال والنساء والأطفال. وتهدف هذه الميزانيات إلى تجسيد احتياجات الرجال والنساء والأطفال خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك أثناء التخطيط لإعداد الميزانية، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم<sup>18</sup>.

**الهدف:** الميزانية المندمجة، أو الميزانية الحساسة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات هي الميزانية التي تُخطّط، وتُنفذ، وتُتابع وتُقيّم بطريقة تظهر الاستجابة لاحتياجات جميع الفئات معاً. "هي طريقة للتأكد إلى أيّ مدى يتم تحويل النفقات العامة نحو تحقيق هدف المساواة في الحقوق والواجبات بين كل الفئات والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات على حد سواء أو مدى الاقتراب من هذا الهدف". وهي أداة لتبسيط مخصصات الميزانية والنفقات العامة وفق مبدأ الاستجابة المندمجة للاحتياجات يمكن استخدامها لاحقاً للدعوة إلى إعادة توزيع مخصصات الميزانية من أجل تحسين الاستجابة لأولويات الرجال والنساء والأطفال. وتمكّن الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات من إعادة صياغة وتوجيه البرامج والسياسات العامة من الداخل لتوظيفها لأهداف التنمية والاستجابة لاحتياجات كل الفئات.

**الوظيفة:** من الناحية العملية، تُعدّ الميزانية الشاملة أداةً عمليةً لإصلاح المؤسسات والسياسات من الداخل، مما يضمن مساهمة البرامج والنفقات في تحقيق أهداف التنمية مع تلبية الاحتياجات المتميزة لجميع فئات المجتمع. ومن خلال ترسيخ الشمولية في كل مرحلة من مراحل دورة الميزانية - التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم - فإنها تُعزز المساءلة والشفافية وفعالية إدارة المالية العامة<sup>19</sup>.

ليست ميزانيات خاصة بفئة بعينها من فئات المجتمع، بل هي إدماج لمبدأ المساواة بين مختلف الفئات في الميزانيات التي تهدف لتحقيق التنمية للجميع رجالاً ونساءً وأطفالاً.

لا يتعلق الأمر بالزيادة في النفقات الإجمالية في ميزانية الدولة، بل بوضع أولويات جديدة تتلاءم مع تحقيق أهداف سياسة الحكومة وأهداف التنمية المستدامة.

### إيجابيات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

إن إعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات هو أسلوب صُمم لتضمين الاحتياجات في كل مراحل دورة الميزانية. بهدف تبسيط الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية فيما يتعلق بالنفقات وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي والمحلي وأثرها على كل من الرجال والنساء والأطفال. كما يتضمن هذا الأسلوب مقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والنفقات مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال.

وتعتبر المسائل المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال مؤشرات إحصائية واجتماعية حول عدم المساواة بين النساء والرجال والأطفال والتي تنبثق عن التهميش أو التمييز في المجتمعات.

وتغذي الميزانيات التي لا تراعي هذه الاحتياجات عدم المساواة باعتبارها تعامل بشكل مماثل الرجال والنساء والأطفال الفئات الأخرى المهمشة كذوي الاعاقة، في حين تمكّن الميزانيات المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات من توجيه الموارد والاعتمادات مع أخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار إذ أنّه من السهل إيجاد الحلول للمشاكل طالما تمّ تشخيصها بشكل دقيق.

كما أنّ من الضروري تحديد الاحتياجات الحقيقية للرجال والنساء والأطفال لتسهيل مسألة وضع الميزانيات المندمجة وتوجيه التمويلات لمستحقّيها بما يضمن الكفاءة والفعالية الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العامة، وللميزانيات المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مزايا كثيرة حسب الإحصائيات والدراسات والتجارب الدولية الناجحة، فهي:

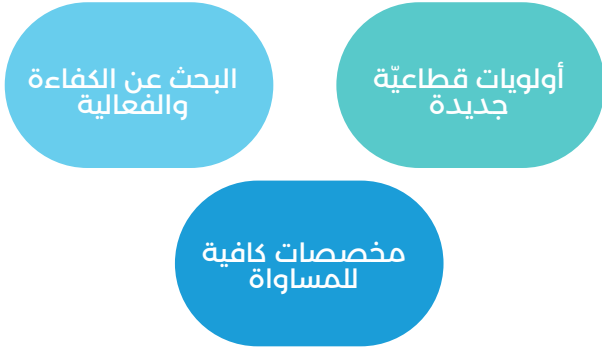
- تشجع الاستخدام الأكثر فعالية للموارد لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والأطفال وبلوغ التنمية البشرية
- تعمل على استخدام الموارد المتوفرة لتحسين جودة حياة الرجال والنساء والأطفال بشكل متساوٍ
- تسمح لأي بلد باستثمار كافة موارده البشرية (رجالاً ونساءً وأطفالاً) للمحافظة على قدرته التنافسية
- تساعد في التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة وتعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف فئات المجتمع
- تساهم في تحديد الاحتياجات وفق الأولويات للرجال والنساء والأطفال
- تساهم في توجيه اهتمام خاص للفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً واحتياجاً
- تساهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

18. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميزانيات مراعاة المنظور الجنساني: دليل الممارسين

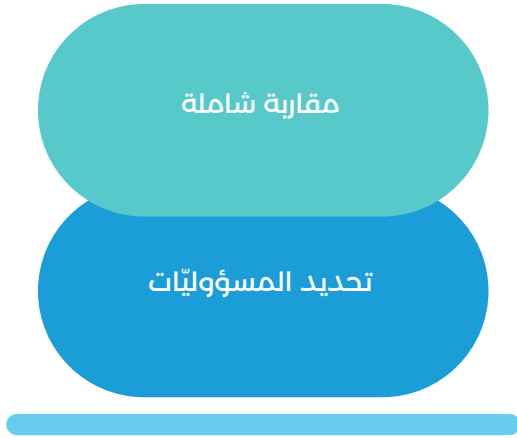
لفهم وتنفيذ الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2006

19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دمج النوع الاجتماعي، 2020

### مرحلة التخطيط



### مرحلة التنفيذ



### مرحلة المتابعة والتقييم



الشكل رقم 9: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ضمن الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

علاوة على ذلك، تُعدّ الميزانية الشاملة دافعًا وعاملًا مُمكنًا لإصلاحات إدارة المالية العامة، من خلال ترسيخ مبادئ الإنصاف والنتائج في النظم المالية. كما تُعزز عمليات التخطيط والميزانية من خلال نهج الإدارة بالأهداف، مما يُعزز الشفافية والمساءلة والتوافق بين مخصصات الميزانية ونتائج التنمية التي تُلبّي احتياجات جميع الفئات.

ومن أهمّ إيجابيات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات أنّها تمكّن من تحسين مستوى مشاركة النساء مقارنة بالفئات النشيطة بما يحدّ من الفقر ويساهم في تسريع النمو. حيث أظهرت البحوث<sup>20</sup> أنّ الإدماج الناجع للمقارنة المندمجة يحسّن النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ويمكّن الأشخاص الذين يعانون من التمييز من نفاذ أفضل للفرص والموارد الاقتصادية. ويؤكّد هذا النموذج من الميزانيات حسب التجارب الدوليّة الناجحة مزايا كبيرة من أهمها:

• تحقيق الكفاءة والفعالية في السياسات العامة

• تكريس المبادئ القانونية الوطنية والدولية

• الاستجابة للمنظومة الشاملة لحقوق الإنسان

الشكل رقم 8: إيجابيات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### 1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية

تضمن الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات التحقق من أنّ الاعتمادات قد بلغت الفئات المستهدفة بالفعل ومن حصول تحسّن في مجال التقليل من الفوارق. ويمكّن هذا النموذج من الميزانية من الاستجابة للاحتياجات كأولوية جديدة للتنمية، حيث تعتبر المسائل المرتبطة باحتياجات مختلف الفئات مؤشرات إحصائية واجتماعية حول عدم بلوغ المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال والأطفال. وتعدّ الميزانيات التي لا تراعي هذه الاحتياجات عدم المساواة باعتبارها تعامل بشكل مماثل النساء والرجال. دون مراعاة للاحتياجات الخاصة لكل فئة

20. داليا هاكورا، وممتاز حسين، ومونيك نيوياك، وفيمال تاكور، وفان بانغ، عدم المساواة والفجوات بين الجنسين والنمو الاقتصادي: أدلة مقارنة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP / 16 / 111، مارس 2021.

## المحور الرابع: المبادرات والتجارب الناجحة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يعتمد هذا المحور أساساً على التجارب الدولية الناجحة التي تمّ تقديمها خلال ورشة العمل المنعقدة بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 والتي نظمتها وزارة التخطيط الليبية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال" فيما تمّ تضمين تجارب دولية ناجحة أخرى بيقية محاور الدليل الفني لإثرائه بالأمثلة التطبيقية والحالات العملية.

### 1. التجربة المغربية

انطلق مسار إدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية بالمغرب منذ سنة 2002 وارتكز على إصلاح المالية العمومية من خلال اعتماد أنموذج الميزانية حسب الأهداف مع اعتماد إطار قانوني ومؤسسي دعم هذا المسار وجعل مخرجاته ملائمة للمعايير والتجارب الدولية المعتمدة في مجال الميزانية المندمجة<sup>22</sup>. وتميّزت التجربة المغربية التي أطلقتها الحكومة وتبنتها وزارة المالية بدعم البرلمان لها والذي ساهم في إنجاح عملية التوافق حولها خاصة في مراحل عرض الميزانية على البرلمان للمصادقة والختم حيث تتم مناقشة تقارير الأداء، ولكن أيضاً مؤشرات المقاربة المندمجة ضمن مسار المسؤولية والمساءلة.

حيث علاوة على الدليل الذي تمّ إعداده من قبل وزارة المالية للموظفين المسؤولين عن إعداد الميزانية وتنفيذها، فقد توجّه تعزيز القدرات كذلك إلى البرلمانيين من خلال إعداد دليل للبرلمانيين حول الميزانية المندمجة والذي أعدّ لنظام مساءلة برلمانية لمتابعة الميزانية ولإعداد تقارير ختم الميزانية. وتعتمد عملية التوافق في مجال الميزانية المندمجة في المغرب على مبدأ ملاءمة الميزانية للسياسات العامة المندمجة بهدف ضمان النفاذ العادل للمصالح العامة والموارد العامة وصولاً إلى تقييم الأداء في الميزانية حسب المقاربة المندمجة وخصوصاً تطيل الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وتطيل الفعالية في إدارة الميزانية العامة<sup>23</sup>.

وفي نفس السياق بهدف إبراز مدى الاستجابة لاحتياجات جميع الفئات، يبرز تطيل الإنفاق الاجتماعي (تطيل المقاربة المندمجة) الذي تمّ إعداده على سبيل المثال قبل اعتماد برامج وسياسات عامة ضمن الميزانية أكثر استجابة لاحتياجات الأطفال، النسب المخصصة من الميزانية السنوية لقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والصحة والتي تراوح معدّلها بين 6% و18.24% ومن المؤكّد أنّ تطيل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة يساعد الحكومة على مزيد النظر في

22. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تجربة المغرب الناجحة في تنفيذ ميزانيات تراعي النوع الاجتماعي

23. صندوق النقد الدولي، المغرب: عشرون عامًا من الإصلاح  
24. من تقديم منظمة اليونسيف مكتب ليبيا خلال ورشة حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال، طرابلس ليبيا، 23، 24 مايو 2023.



الشكل رقم 10: التوجّه نحو الادارة حسب الأهداف ضمن أنموذج الميزانية المندمجة

### 2. تكريس المبادئ القانونية الوطنية والدولية

يمكّن اعتماد نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا من تكريس المبادئ القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء والأطفال في الوصول إلى الموارد العمومية وفي الاستجابة لاحتياجات جميع الفئات أن تعزّز تطبيق المبادئ الدستورية والمعاهدات الدولية في ليبيا وذلك أساساً من خلال تكريس الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 لا سيّما المادة 6 منه التي ضمنت المساواة بين كافة الليبيين أمام القانون في الحقوق والواجبات وفي تكافؤ الفرص وهو ما يرتبط بالمساواة في النفاذ للسياسات والبرامج المضمّنة بالميزانيات العمومية على المستوى المركزي والمطلي. فضلاً عن تكريس المبادئ المضمّنة بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة الليبية وتبنتها.

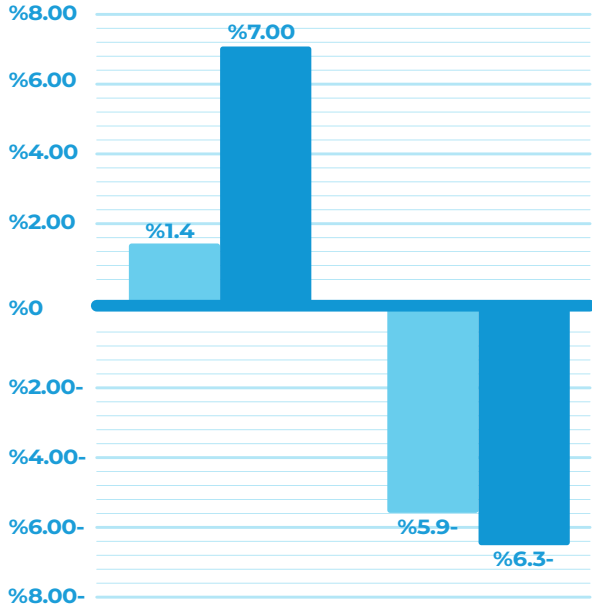
### 3. الاستجابة للمنظومة الشاملة لحقوق الإنسان

تحدّد الميزانيات المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات احتياجات مختلف الفئات وتساعد بالتالي على توجيه الموارد والاعتمادات مع أخذ هذه القضايا بعين الاعتبار، وللإدماج الفعّال لمقاربة الميزانية المندمجة أثر إيجابي في تحسين ظروف عيش الرجال والنساء والأطفال والفئات المستهدفة والرفع من متوسط العمر المتوقع لديهم حسب الدراسات والتقارير الدولية<sup>21</sup>.

كما أنّ اعتماد هذا النموذج من الميزانية يسهّل التحقيق الشامل لأهداف التنمية المستدامة 2030 على مستوى العالم بما في ذلك القضاء على الفقر وضمان التعليم الجيد والصحة الجيدة والوصول على عمل لائق وخاصة الحدّ من أوجه عدم المساواة وتحقيق المساواة بين مختلف الفئات.

21. مارا إيلينا رويز أبريل وأ. وافاس أوفوسوأماه، مجموعة برعم للنوع الاجتماعي والتنمية، تحسين استهداف النوع الاجتماعي في الإنفاق العام: مذكرة موحدة حول الدروس المستفادة وتأثيرات السياسات، البنك الدولي، 2009.

## التضخم مقابل حجم الميزانية



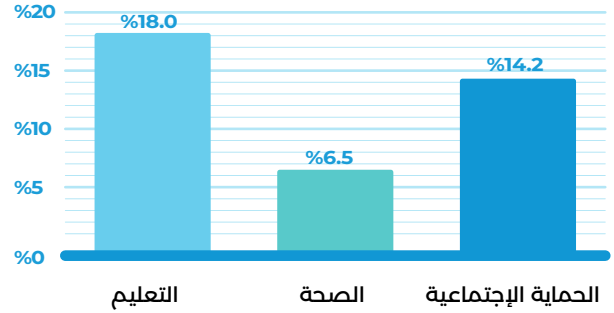
الشكل رقم 12: تحليل النمو الاقتصادي والتضخم مقابل الميزانية في المغرب سني 2021-2022<sup>26</sup>

وسمحت التحليلات القطاعية الشاملة بتحديد تحديات ومعوقات تمويل احتياجات الأطفال في المغرب:

- **التعليم:** عدم كفاءة وعدم كفاية الموارد المخصصة للقطاع
- **الصحة:** عدم كفاية الموارد وعدم المساواة الإقليمية وخاصة في المناطق الريفية
- **الحماية:** عدم وجود ميزانية للسياسة العامة لتوسيع نطاق الأنظمة المحلية لحماية الطفل
- **الإندماج الإجتماعي:** الإستدامة المالية للعلوات العائلية الشاملة وكفاءة المساعدة الإجتماعية المجزأة

وبناء على نتائج التحليلات القطاعية الشاملة، عززت الوزارات والوكالات الحكومية الرئيسية قدراتها في مجال إعداد الميزانية العامة والتمويل المراعي لاحتياجات الأطفال:

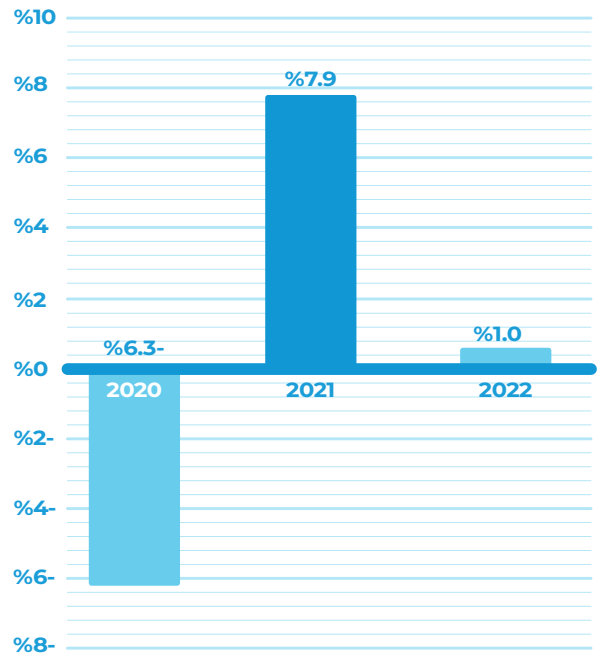
السياسات العامة وتوجيه الاعتمادات نحو احتياجات الرجال والنساء والأطفال وهو ما يعتبر من أهم أهداف تطيل المقاربة المندمجة.



الشكل رقم 11: تحليل الإنفاق الاجتماعي في المغرب سني 2021-2022<sup>25</sup>

وقد تمّ تعزيز مخرجات تحليل الإنفاق الاجتماعي بمعطيات مفصلة حول الميزانية للفترة 2021-2022 والتي شملت أساسا تطيل النمو الاقتصادي وتطيل نسبة التضخم مقابل حجم الميزانية.

## النمو الاقتصادي



25. تم الاستناد في صياغة هذا العنصر على مداخلة فريق منظمة اليونيسيف في ورشة العمل المنعقدة بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 والتي نظمتها وزارة التخطيط الليبية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال".

26. المصدر السابق

ومن عوامل نجاح التجربة المغربية:

- بناء شراكة قوية ومستدامة مع وزارة المالية والقطاعات المعنية بمبادرة الميزانية المندمجة
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذ استراتيجية الميزانية المندمجة
- بناء القدرات وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في عمليات التطوير والتنفيذ

### التجربة المصرية

تمّ وضع الأسس والركائز لمبادرة الميزانية المندمجة في مصر خلال الفترة 2004-2000 عندما تمّ إحداث وحدات تكافؤ الفرص في جميع الوزارات والتي أسندت إليها مهمة تعزيز المساواة في كل وزارة. وأنشأت وزارة المالية سنة 2001 وحدة تكافؤ الفرص الخاصة بها والتي أصبحت فيما بعد حلقة الربط الأساسية مع المجلس القومي للمرأة الذي تمّ إحدائه<sup>29</sup> سنة 2000 ومن بين المهام الأساسية التي أسندت له:

- اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة ومتابعة هذه السياسة وتقييمها.
- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.
- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء الدراسات في هذا المجال.

وتّم بالتنسيق بين وزارة المالية والمركز القومي للمرأة إجراء بعض الأعمال التحليلية خلال تلك الفترة لتسليط الضوء على وضعيّة النساء والرجال في السياسات العمومية والبرامج والميزانيات. وأبرزت نتائج التحليل والدراسات الاستقصائية<sup>30</sup> أنّ جميع الوزارات المصرية تقريبا لا يتوفّر لديها برامج تستهدف النساء بشكل مباشر أو تستجيب لاحتياجاتها. وتعلّقت الاستثناءات بالوزارات المكلفة بالكهرباء والتجارة الخارجيّة والماليّة ولكلّ منها مشروع واحد ووزارة الشؤون الاجتماعيّة التي توفرت آنذاك على 20 مشروعا.

29. القرار 90 لسنة 2000 الذي تمّ تعويضه لاحقا بالقانون رقم 30 لسنة 2018 المتعلّق بإصدار قانون تنظيم المجلس القومي للمرأة.  
30. كولكوفيتش ليزا وشيبويا سكينه (2016). الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: دراسة استقصائية لجهود إعداد الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي. ورقة عمل WP 16/151. صندوق النقد الدولي: واشنطن العاصمة.  
ديورا بولندر، الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في الدول العربية: تجارب في تسع دول، استنادًا إلى تقرير ورشة العمل حول الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في المنطقة العربية ومصادر أخرى، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أكتوبر/تشرين الأول 2016.

### الحماية

تقدير تكلفة توسيع نطاق الأنظمة المحلية لحماية الطفل، بما في ذلك قدرات العمل الاجتماعي (إدارة الحالة)

### الاندماج

تقدير التكاليف والتمويل المستدام والفعال والكافي لمخصصات الأطفال غير المشروطة والخدمات الاجتماعية التكميلية الأخرى؛ تحسين الفعالية والكفاءة والإنصاف والشفافية في المالية العامة

### التعليم

تحليل السياسات والمناصرة لرفع كفاءة وفعالية تمويل الوصول الشامل إلى التعليم، ولا سيما في مرحلة ما قبل المدرسة لكل الأطفال

### الصحة

تحليل السياسات والمناصرة لاستثمارات عامة كافية تضمن استدامة المبادرات الوطنية لصحة الأطفال وتغذيتهم، لا سيما على المستوى المحلي وفي المناطق الريفية

الشكل رقم 13: توجيه التمويل المراعي لاحتياجات الأطفال في المغرب بناء على مخرجات التحليلات القطاعية الشاملة<sup>27</sup>



الشكل رقم 14: أدوات التمويل العام المراعي لاحتياجات الأطفال<sup>28</sup>

27. تم الاستناد في صياغة هذا العنصر على مداخلة فريق منظمة اليونيسيف في ورشة العمل المنعقدة بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 والتي نظمتها وزارة التخطيط الليبية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال".  
28. المصدر السابق

وأفرزت أعمال التحليل والاستقصاء<sup>31</sup> تضمين مبدأ تكافؤ الفرص في الخطة الوطنية ضمن مبادرة مدّتها خمس سنوات تحت عنوان **"تكافؤ الفرص للمرأة في الميزانية القومية لمصر"** والتي حظيت بدعم كبير من المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط ومعهد التخطيط ووزارة التنمية الاقتصادية ومجلسي النواب والشيوخ بالبرلمان والمجلس القومي للطفولة والأمومة والجهاز المركزي للتعيشة العامة والإحصاء والأكاديميين والباحثين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وركّزت المرحلة الأولى من المبادرة على الأدوات والمنهجية كما تمّ خلال هذه المرحلة إنجاز مجموعة من التحليلات شملت كامل دورة الميزانية وأنشطة أخرى مثل التحليل المنتظم لأوضاع الرجال والنساء الذي تمّ إقراره إنجاز كل سنتين ووضع مؤشرات مبنية على الفروق بين الجنسين وتركيز نظام للرصد والتقييم. واستخدمت وزارة المالية في إنجاز تحليلاتها إطار الفئات الثلاثة (المبسط) الذي اعتمده استراليا كأول تجربة في العالم في مجال الميزانية المندمجة والذي يشمل:

- مخصصات الإنفاق حسب الجنس
- مخصصات الإنفاق لدعم تكافؤ الفرص بين موظفي الحكومة
- تقييم النفقات العامة الأخرى من حيث تأثيرها على المقاربة المندمجة

كما تمّ التركيز في بداية المبادرة على خمس قطاعات وهي التعليم والصحة والمالية والموارد البشرية، والهجرة، والموارد المائية، والري. وتمّ التركيز كذلك على التدريب وتعزيز القدرات من خلال تشكيل فريق خبراء ضمّ ممثلين من وزارة المالية والمجلس القومي للمرأة ووزارة التنمية الاقتصادية المسؤولة عن صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الوطنية متعددة السنوات ومعهد التخطيط الوطني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وطوّر فريق الخبراء دليلاً مفصلاً حول الميزانية المندمجة تمّ استعماله لتدريب المتدربين في مجال الميزانية. كما تم تدريب الموظفين على كيفية احتساب مؤشرات الرصد والتقييم وتكافؤ الفرص في مختلف القطاعات.<sup>32</sup>

وتعززت المبادرة المصرية في مجال الميزانية المندمجة باعتماد أنموذج ميزانية الأداء الذي تمّ إقراره بالقانون 87 لسنة 2005 المعدّل لبعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 1973 المتعلّق بالموازنة العامة للدولة. وقدّمت وزارة المالية اقتراحاً للبرلمان سنة 2008 بشأن الميزانية المندمجة ووافق البرلمان على المقترح وتمّ إقراره بقانون الموازنة لسنة 2008-2009 وطلب تعميم الميزانية المندمجة وتضمينها ببيانات مصنفة حسب الجنس في تقارير الأداء. علماً وأنّ منشور الميزانية للسنة المعنية قد سلّط الضوء على احتياجات الرجال

والنساء والأطفال وتضمّن المنشور "إنّ إدماج احتياجات الأسرة المصرية رجالاً ونساء وأطفالاً في الموازنة العامة أمر ضروري لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الطفل". وتضمنت المادتان 11 و12 من قانون الميزانية التزاماً قانونياً صريحاً بتطبيق الميزانية المندمجة. كما تضمّن البيان الإحصائي لوزارة المالية لسنة 2008-2009 بيانات معدّة وفق المقاربة المندمجة والتي تمّ إعدادها بالتعاون بين وزارة المالية والجهاز المركزي للتعيشة العامة والإحصاء لجمع بيانات مصنفة حسب الجنس حول المستفيدين من الخدمات العامة في خمس محافظات.

وتّم سنة 2009 تعديل القانون رقم 53 لسنة 1973 لينص على ضرورة الالتزام بالميزانية المندمجة والميزانية حسب الأداء في موازات مصر. وبالتالي فقدّت الحكومة سنة 2009-2010 الانتقال إلى ميزانية الأداء وتم إجراء تعديلات على جداول نماذج الميزانية الوطنية لتسهيل تحليل البيانات من منظور المقاربة المندمجة وتم نشر المبادرة على نطاق أوسع وتم اعتمادها كذلك في 27 محافظة بداية من سنة 2010.

وحققت التجربة المصرية أهدافها من خلال نقاط الارتكاز الرئيسية التالية:

- شراكة مؤسسية ناجحة بين مختلف الجهات الحكومية الفاعلة في مجال الميزانية
- إدراج الصياغة المتعلقة بالميزانية المندمجة بالجداول المحددة للبيانات
- تعديل قانون الميزانية ومنشور الميزانية ليستوعب المقاربة المندمجة
- اعتماد أسلوب النمذجة ثم التعميم على كل الوزارات والمحافظات
- دعم برلماني ودعم في من منظمة الأمم المتحدة

### التجربة التونسية

انطلقت المبادرة التونسية في مجال الميزانية المندمجة بمقتضى دستور 2014 وتعززت بوضع مخطط التنمية للفترة 2016-2020 وبالمصادقة على خطة العمل الوطنية لإدماج المقاربة المندمجة سنة 2018<sup>33</sup> وما تضمّنته من إقرار وتبنيّ للميزانية المندمجة باعتبار أنّ وضع طابع مؤسسي على هذا الأنموذج من الميزانية في تونس قد أضى ضرورة ملحة تُملئها مقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية من جهة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

واستهدفت مبادرة الميزانية المندمجة في تونس منذ إقرارها إدماج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص في السياسات والبرامج العمومية بما يضمن تكريس المبادئ الواردة بدستور 2014

33. تمّت المصادقة على خطة العمل الوطنية للمقاربة المندمجة من قبل المجلس الوزاري بتاريخ 20 يونيو 2018 والتي تهدف إلى إدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والبرمجة والميزانية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات في غضون 2020.

31. نفس المرجع  
32. ديورا بولندر، الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في الدول العربية: تجارب في تسعة بلدان، استناداً إلى تقرير ورشة العمل حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المنطقة العربية وموارد أخرى، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أكتوبر/تشرين الأول 2016.

في مجال تعزيز المساواة وبالقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وذلك من خلال وضع طابع مؤسسي على المساواة وتكافؤ الفرص ودعم التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة والتصدّي للعنف المبني على التمييز بين الجنسين.

حيث نصّ الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فبراير 2019 على ما يلي:

"يؤرّج قانون المالية للاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج.

تحتوي المهمة على مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسات عمومية محدّدة، وتشمل مجموعة الاعتمادات الموضوعية على ذمة كل رئيس مهمة.

يمثل البرنامج سياسة عمومية محددة راجعة بالنظر إلى نفس المهمة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج.

ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس".

وتزامن اعتماد الميزانية المندمجة في تونس مع تقدّم نسق الإصلاحات الكبرى المعتمدة في مجال المالية العمومية وخاصة منها اعتماد منهجية الميزانية حسب الأهداف ممّا وفر فرصة مهمة وظرفية مناسبة لاعتماد المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية باعتبار أنّ الميزانية حسب الأهداف تعتمد على الأهداف ومؤشرات الأداء وهي دعائم أساسية لهذا النموذج الجديد من الميزانية.

وبخصوص السياق التونسي وباعتبار أنّ الحكومة قد تبنّت هذه المبادرة منذ وضع مخطط التنمية الخماسي 2016-2020 وعبر تقديم مشروع القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019، فقد تولّت هذه المهمة وزارة المالية باعتبارها تشرف على إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية وعدد من الوزارات القطاعية التي تمّ اعتمادها كوزارات نموذجية قبل تعميم المقاربة على جميع الوزارات (في مرتبة أولى الوزارة المكلفة بالفلاحة والوزارة المكلفة بالتجهيز والإسكان التي نجحت بها التجربة النموذجية ثم تمّ التعميم عبر مراحل ليشمل قطاعات الصحة والتشغيل والتعليم العالي وغيرها).

ومن المتدخّلين الرئيسيين أيضا وزارة المرأة والطفولة والأسرة باعتبارها المسؤولة عن تعزيز المساواة بين المرأة والرجل عبر السياسات والبرامج التي تضعها فضلا عن الوزارة المكلفة بالتنمية باعتبار أنّ القانون الأساسي للميزانية قد نصّ على المساواة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

وقد شهدت المنظومة المؤسساتية في مجال إدماج مقاربة المساواة في التخطيط والتنمية والميزانية منذ

اعتماد دستور 2014 ومخطط التنمية للفترة 2016-2020 إحداهن مجلس استشاري لدى رئيس الحكومة بمقتضى الأمر الحكومي رقم 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 مايو 2016 وهو مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل<sup>34</sup> الذي شكّل نقطة ارتكاز في المنظومة المؤسساتية في المجال باعتبار أنّ المجلس بمقتضى تركيبته يشتمل على ممثلين من كافة الوزارات القطاعية كما أنّه قد أسند له دور إعداد الخطة الوطنية لإدراج المقاربة المندمجة والمصادقة على الخطط التنفيذية السنوية القطاعية ومتابعة إنجازها وتقييمها.

ويعمل مجلس النظراء للمساواة على إدماج مقاربة المساواة في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية. ويتولّى المكلف بالمقاربة المندمجة بالوزارات كذلك تقديم المقترحات الضرورية لإدراج هذه المقاربة في البرامج والمشاريع والمخططات حسب مشمولات الوزارة التي يرجع لها بالنظر علاوة على المشاركة في إعداد مؤشرات كمية ونوعية ضمن تقييم البرامج والمشاريع ذات العلاقة بالمساواة وتكافؤ الفرص.

ولم تقتصر المبادرة التونسية للميزانية المندمجة على المستوى الوطني (المركزي) بل تمّ اعتمادها وتعميمها أيضا على المستوى المحلي (البلديات) باعتماد مجلة الجماعات المحلية سنة 2018 باعتبار قرب الإدارة البلدية والمحلية من المواطن وباعتبار البلدية محور الاهتمام بالشأن المحلي وأولى فضاءات الممارسة السياسية حيث نصّ الفصل 156 من مجلة الجماعات المحلية<sup>35</sup> على أن "تعمل الجماعات المحلية على رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة. وتأخذ بعين الاعتبار النفقات الوجوبية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية".

وتبرز هذه الأهمية عبر الدور الهام الذي تلعبه البلديات في جميع المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها) وخاصة في مجال إحداث وصيانة البنية الأساسية من الطرقات والإنارة والمنشآت الاقتصادية والثقافية والرياضية ومختلف المرافق الأخرى.

وكمثال على أهمية تطبيق نموذج الميزانية المندمجة على المستوى المحلي هو أنّ تخطيط التدخلات المتعلقة بالبنية الأساسية وبرمجتها على المستوى البلدي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الرجال والنساء والأطفال فيما يتعلّق بجودة الطرقات ووجود إنارة عمومية جيدة بالإضافة إلى إحداث وتنظيم الأسواق داخل المنطقة البلدية والخدمات ذات الطابع الاجتماعي الموجهة أساسا للمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية.

ولا يمكن غض النظر في السياق نفسه عن خصوصية فئة الأطفال والفتيان والفتيات كلما تعلق الأمر بالمنشآت والمرافق الرياضية والثقافية والترفيهية باعتبارها موجهة

34. الذي تمّ ضبط تركيبته بمقتضى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 يناير 2017.

35. الصادرة بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018.

- المساءلة البرلمانية للحكومة ضمن قانون المالية
- تقييم أثر سياسات الحكومة وميزانياتها على المساواة بين كافة فئات المجتمع
- وضع أهداف ومؤشرات للمتابعة قياس الأثر
- نشر النتائج والالتزام بتحقيق المساواة الدستورية في مسار التنمية
- نشر التقرير حول مبادرة الميزانية المندمجة ضمن وثائق الميزانية الحكومية
- توفير بيانات وتقارير حول احترام مبدأ الاستجابة لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- رقابة البرلمان والمجتمع المدني
- إنشاء مكاتب مكلفة بالسياسات المندمجة
- تشريك المواطنين والمواطنات في مجال السياسة العامة للميزانية

خاصة لهذه الفئة العمرية فضلا عن مختلف التدخلات البلدية في هذه المجالات.

ومن الدروس المستفادة من منظومة الحكم المحلي بتونس التي أدمجت مقارنة الميزانية المندمجة، يمكن الأخذ بعين الاعتبار للمرتكزات التالية التي يمكن اعتمادها في المبادرة اليبية للميزانية المندمجة:

- إحداث لجنة قارة ضمن المجلس البلدي تعنى باحتياجات النساء والأطفال تضاف إلى بقية اللجان المنبثقة عنه، على أن تسند لها صلاحيات تقييم مدى احترام مشروع الميزانية السنوية ومخططات الاستثمار البلدية للميزانية المندمجة.
- إحداث قسم إحصاء ضمن التنظيم الهيكلي للبلدية يعنى بتجميع الإحصائيات المختلفة مبوبة حسب الجنس والفئة العمرية والشريحة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المختصة على أن يشرف عليها إدارات متخصصة في الميدان.
- إعداد تقرير سنوي يعرض على أنظار المجلس البلدي حول مدى احترام السياسات العمومية التنموية في المنطقة البلدية ومختلف القرارات المتخذة في الغرض لاحتياجات النساء والرجال والأطفال.
- تكوين لجنة خاصة باحتياجات النساء والأطفال على الصعيد المحلي تضم التمثيليات الجهوية للوزارات المكلفة بالمرأة والطفولة والشباب والشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والتشغيل وغيرها وتكون بذلك قوة اقتراح في مجال رسم السياسات والبرمجة على المستوى المحلي.
- تشجيع إبرام شراكات بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع عبر التمويل ومختلف آليات التحفيز الأخرى.

## II. نقاط الارتكاز والدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة

تميّزت التجارب الدولية الناجحة في مجال اعتماد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات (التي تشمل أساسا التجربة الأسترالية كأول ميزانية مندمجة في العالم تم اعتمادها منذ 1984 وتجربة الأكوادور باعتبارها حاصلة على جائزتين دوليتين بعنوان تقدّم وضع منهجية الميزانية المندمجة وتجربة جنوب افريقيا منذ 1995 والمملكة المتحدة منذ 2007 والمغرب منذ 2002 وأوغندا منذ 2009 ومالي منذ 2011 والفلبين وأندونيسيا والصين والهند) باعتمادها على مرتكزات مشتركة ساهمت في إنجاح هذه المبادرات وتقدّمها.

وقد حظيت كل هذه المبادرات على دعم رسمي حكومي أو برلماني أو كليهما وهو عنصر محدد في نجاحها واستمرارها في الزمن.

- التأسيس على منظومة إصلاح المالية العامة
- أهداف ومؤشرات المساواة ضمن وثائق المسؤولية والمساءلة

الوحدة الثانية

# إدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية

# مقدمة الوحدة

## المحور الأوّل: أهمّ مراحل الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يمرّ وضع الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات حسب المرجعية الدولية لمبادرات الميزانية<sup>36</sup> المندمجة والتجارب الناجحة في المجال بخمسة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق مقارنة مندمجة (موجهة نحو الاحتياجات)
- **المرحلة الثانية:** تبويب النفقات المرصودة في الميزانية المندمجة وفق ثلاثة أصناف
- **المرحلة الثالثة:** تجميع النفقات الموجهة للرجال والنساء والأطفال
- **المرحلة الرابعة:** اعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- **المرحلة الخامسة:** إعداد تقرير حول أداء الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

### ا. المرحلة الأولى: تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق مقارنة مندمجة

يتطلب اعتماد نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات تحديد الإشكاليات والفوارق المترتبة على عدم المساواة ووضع مؤشرات في البرامج ومتابعتها. ولتحقيق هذه الغايات، ينبغي توفير بيانات ومعلومات حول احتياجات الرجال والنساء والأطفال في كافة المجالات والقطاعات وذلك بالعمل على تصنيف أنظمة المعلومات والبيانات ضمن ميزانيات الوزارات القطاعية وفق هذه الاحتياجات.

ومن شأن توفير بيانات مصنّفة حسب الاحتياجات وإتاحتها في شكل تقارير وقواعد بيانات بكافة الوزارات والهيئات المعنية بالميزانية أن يكون في الإمكان لاحقا تبويب النفقات في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي اعتماد نموذج موحد لبيانات الميزانية المندمجة حسب الهيكل بما يسمح بتجميع البيانات في الميزانية وكذلك متابعتها بتقارير الأداء. وتجدر الإشارة إلى أنّ تصنيف البيانات والمعلومات وفق المقارنة المندمجة يشمل تصنيف المستفيدين من السياسات القطاعية أو الخدمات بالإضافة إلى تصنيف مقدّمي هذه الخدمات.

- تحليل وضعيّة الرجال والنساء والأطفال

تهدف هذه الوحدة الفنيّة إلى النظر بشكل معمّق في أهمّ مراحل الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وأساليب تحليل الاحتياجات التي من الممكن اعتمادها في الميزانية في ليبيا بالإضافة إلى التعريف بالأساليب المنهجية لإدماج المقارنة المندمجة في السياسات العمومية والميزانية.

ومن الضروري في إطار المبادرة الليبية للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات الإلمام بالمداخل الرئيسية لمراعاة الاحتياجات في الميزانية لإحكام إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها ضمن المسار المعتمد لدورة الميزانية. وتقدّم هذه الوحدة الفنيّة حالات عمليّة حول البيانات المطلوبة لتحليل الاحتياجات في الميزانية والتي لا بدّ من إعدادها مسبقا لضمان نجاح وضع هذا النموذج من الميزانية كما توفّر الوحدة كذلك دراسات حالة حول تحليل الميزانية حسب المقارنة المندمجة بالاعتماد على التجارب الدولية المقارنة.

### أهداف الوحدة:

- التمكن من المراحل الأساسية للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات كنموذج جديد للميزانية والإلمام بمخرجات كل مرحلة بما يسهّل لمختلف المشاركين - كلّ حسب موقعه - الاندماج في هذا المسار الجديد وإنجاحه
- فهم أساليب التحليل والمداخل الرئيسية للمقارنة المندمجة في الميزانية وتوظيفها للمرور بسلاسة من النموذج الحالي للميزانية إلى الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا
- فهم الأساليب المنهجية لإدماج المقارنة المندمجة في السياسات العامة والميزانية والتحكّم فيها واستخدامها بشكل سليم ضمن مسار الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### الأسئلة المحوريّة

- ما هي أهمّ المراحل المتبعة في الميزانية المندمجة؟
- ما هي أساليب تحليل الميزانية بهدف وضع ميزانيات مندمجة؟
- ما هي الأساليب المنهجية لإدماج المقارنة المندمجة في السياسات العامة والميزانية؟
- ما هي المداخل الرئيسية لمراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال في الميزانية؟

36. ONU Femmes, BUDGETISATION SENSIBLE AU GENRE, guide pour les facilitateurs de budgétisation sensible au genre : approche pratique دليل الميسرين في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: مقارنة عملية

في السياسات ذات الصلة كبرنامج الصحة الإيجابية مثلا والاعتمادات الموجهة للأطفال كبرنامج الحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة وبرنامج تلقيح الأطفال وبرنامج الحد من وفيات الأطفال الرضع.

**النقطة التي تعزز المساواة المكفولة دستوريا**  
**بين مختلف الفئات:** تشمل هذه النقطة الاعتمادات المرصودة في الميزانية والتي تهدف إلى التمكين الاقتصادي منها على سبيل المثال النقطة الموجهة لتمكين النساء من وسائل الإنتاج ومن البنية التحتية لتسهيل عملهن وبرامج التوظيف والإدماج المهني للنساء التي تخص نسبة معينة لفائدة النساء بالإضافة إلى التمثيل العادل للرجال والنساء في مراكز القرار من خلال رصد اعتمادات خصوصية للبرامج التي تمكن الرجال والنساء من تقلد مناصب المسؤولية.

**النقطة المحايدة:** يشمل هذا الصنف النقطة العاقبة المرتبطة بالخدمات العامة المقدمة لعموم المواطنين والمواطنات وبالتالي فهي نقطة مشتركة لكافة الفئات وهي نقطة غير مباشرة باعتبارها متاحة للرجال والنساء والأطفال على حد السواء. ويتم بخصوص هذه النقطة تحديد المستفيدين من هذه الخدمات أو النقطة المشتركة حسب المقاربة المندمجة (بالاعتماد على مؤشرات توزيع) وتحديد النقطة المخصصة للرجال والنساء والأطفال ضمن النقطة المشتركة بالاستناد إلى نسبة استفادة كل فئة من هذه الخدمات.

### 11. المرحلة الثالثة: تجميع النقطة الموجهة للرجال والنساء والأطفال

تكون هذه المرحلة مرحلة أساسية وحاسمة في عملية وضع الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات باعتبارها تجمع كافة النقطة الموجهة للمساواة الدستورية وتكافؤ الفرص المباشرة منها وغير المباشرة. حيث أنه بالاعتماد على تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات الذي تم القيام به في المرحلة الأولى (تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق مقارنة مدمجة) وبالاستناد إلى تصنيف النقطة حسب الأصناف الثلاثة المبيّنة بالمرحلة الثانية (توزيع النقطة المرصودة في الميزانية المندمجة)، يتم في هذه المرحلة تجميع النقطة الموجهة لاحتياجات جميع الفئات في البرامج والسياسات القطاعية مع مراعاة الخصوصيات القطاعية للبرامج بمختلف الوزارات.

وتسهّل هذه المرحلة (كما هو مبين في الشكل ادناه) صياغة وبلورة الميزانية العامة للدولة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات كما تلبّي حاجيات الشفافية والمساءلة باعتبار أنّ تجميع النقطة الموجهة لهذه الاحتياجات في الميزانية من شأنه أن يمكن من مساءلة الحكومة من قبل البرلمان حول حجم هذه النقطة ومكوناتها ومؤشرات الأداء المتعلقة بها.

- تحديد التأثيرات التي ينبغي احداثها
- تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها بهدف احداث التأثيرات
- وضع مؤشرات خصوصية
- تحديد الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي

وحسب التجارب الدولية الناجحة، ووفق مقتضيات منظومة الادارة حسب الأهداف، فإنّ المؤشرات المعتمدة بنموذج بيانات الميزانية ينبغي أن تكون<sup>37</sup>:

- محددة وقابلة للقياس ومناسبة وواقعية وإلى أقصى حد ممكن قابلة للقياس في الزمن (SMART).
- مراعية لقضايا الرجال والنساء والأطفال قدر الإمكان.
- متضمّنة للتغيرات مع مرور الزمن فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف الفئات.
- متعدّدة الأبعاد إلى أقصى حد ممكن.

### 12. المرحلة الثانية: تبويب النقطة المرصودة في الميزانية المندمجة وفق ثلاثة أصناف

يتمّ تبويب النقطة المرصودة في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات ضمن ثلاثة أصناف حسب درجة ارتباطها بهذه الفئات:



الشكل رقم 18: تصنيف النقطة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

- **النقطة الموجهة مباشرة لاحتياجات جميع الفئات:** تشمل هذه النقطة الاعتمادات المرصودة في الميزانية والموجهة للبرامج والمشاريع والأنشطة التي تستهدف تلبية احتياجات الرجال والنساء والأطفال. ويكون المستفيدون من هذه الاعتمادات فئات معينة وفق المقاربة المندمجة على غرار الاعتمادات الموجهة للنساء المسنّات أو للنساء الريفيات والاعتمادات الموجهة لدعم تواجد المرأة في مراكز القرار والاعتمادات الموجهة للرجال

37. المصدر: وثيقة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2011.

- صياغة وبلورة الميزانيّة ضمن مقارنة مندمجة ومستجيبة لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- تعزيز الشفافيّة والمساءلة عبر تجميع النفقات الموجهة للرجال والنساء والأطفال ضمن الميزانيّة
- مساءلة الحكومة من قبل البرلمان حول حجم النفقات ومكوثاتها ومؤشرات الأداء

#### IV. المرحلة الرابعة: تصميم الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يتطلّب إعداد الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وصياغتها وفقاً لأفضل الممارسات الدوليّة في المجال استيفاء كافّة المراحل السابقة (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة) بالتنسيق بين وزارة الماليّة والوزارات القطاعيّة مع ضرورة تحقيق الشروط والمقتضيات التالية:

- إعداد الخطط التنفيذيّة السنوية القطاعية من قبل الهيئات المختصة بتمكين المرأة وفقاً للخطة الوطنيّة وذلك بالتنسيق مع الوزارات القطاعيّة بما يسهّل إعداد الميزانيّة التقديرية السنويّة
- إعداد بيانات الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال وفق نماذج وجدول موحّد لتحديد البرامج والبرامج الفرعيّة لمختلف الوزارات وفق هذه المقاربة
- وضع مؤشرات لقياس الأداء بالميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

#### تقديم حالة عمليّة: مبادرة تصميم الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في قطاع الصحة

##### الأهداف / الآثار:

المساهمة في تحسين مآل / مخرجات نظام الصحة العلاجيّة المراعي لاحتياجات جميع الفئات

##### النتائج:

المساهمة في الرفع من استخدام الخدمات العلاجيّة والإلمام بالتحويلات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص.

##### النتائج المتوقعة

- توسيع / تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية العلاجيّة
- تقديم خدمات صحية علاجيّة مناسبة ومندمجة وذات جودة
- دعم القدرات الفرديّة في مجال أنشطة التخطيط والميزانيّة المراعية لاحتياجات جميع الفئات في وزارة الصحة ولدى مقدمي الخدمات
- وضع استراتيجيّات ومعايير للممارسة مراعية لاحتياجات جميع الفئات في وزارة الصحة ولدى مقدمي الخدمات
- تعزيز القدرات في مجال البحث حول احتياجات الرجال والنساء والأطفال في قطاع الصحة

- تجميع وصياغة وتحليل بيانات مصنّفة حسب احتياجات الرجال والنساء والأطفال ومؤشرات مرتبطة بها في قطاع الصحة

##### الأنشطة:

- تكوين وتدريب مختلف المجموعات المعنيّة: الموظفون ومقدمو الخدمات وأعضاء المكتب الوطني للإحصاء والبحوث
- إحداث مجموعة / وحدة ضمن وزارة الصحة مكلفة بمتابعة مبادرة الميزانيّة المراعية لاحتياجات جميع الفئات
- تجديد المستشفيات والمصحات
- وضع سياسات وبروتوكول وتجهيزات مراعية لاحتياجات جميع الفئات
- تحليل مسارات الميزانيّة لإدماج احتياجات الرجال والنساء والأطفال
- تنظيم أنشطة جمع بيانات (على غرار تقييمات مراعية لاحتياجات جميع الفئات للمستفيدين) ودراسات خصوصيّة في هذا المجال
- أنشطة توعوية

##### المؤشرات:

- من الممكن وضع مؤشرات موضوعيّة وقابلة للتحقق والقياس في كلّ مستوى من مستويات هذه المنظومة مبنية على النتائج المتوقعة
- تكون المؤشرات موجهة لمتابعة المبادرة لوضع الميزانيّة المراعية لاحتياجات جميع الفئات وتقييمها
- أصناف المؤشرات: مؤشرات حول الأثر والنتائج

#### V. المرحلة الخامسة: إعداد تقرير حول أداء الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

تشمل المرحلة النهائيّة لوضع الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات تضمين مؤشرات قياس الأداء للمقاربة المندمجة بالتقرير السنوي للخطة السنوية المرفق بمشروع الميزانيّة حسب نموذج الميزانيّة حسب الأهداف.

ويتمّ إعداد الخطة السنوية للأداء التي تتضمن مؤشرات المقاربة المندمجة بالاعتماد على تقييم وقياس الأداء للسنة الماضية والمضمّن بالتقرير السنوي للأداء خلال مرحلة اقفال الميزانيّة من جهة، وبالاعتماد على توجّهات السنة القادمة المرتبطة بالأهداف المضمّنة بإطار النفقات متوسّط المدى من جهة أخرى.

وتمثّل هذه المرحلة الختاميّة في إعداد الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات الإطار المنهجي الذي يمكن من ربط النتائج والمخرجات المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال في ميزانيّة السنة الماضية بالأهداف والتقدير

المرغوب تحقيقها في السنة القادمة لضمان تمويل تكافؤ الفرص يتسم بالكفاءة والفعالية الاقتصادية والاجتماعية.

## المحور الثاني: أساليب تحليل الميزانية بهدف وضع ميزانيات مدمجة

### أ. أهداف تحليل الفوارق في الميزانية

يكمّن الهدف الرئيسي من إجراء تحليل الفوارق في الميزانية في وضع حجر الأساس لميزانية تراعي احتياجات الرجال والنساء والأطفال وتغيير نظام الميزانية لإدخال المقاربة المدمجة.

ويمكن أن يساعد هذا التحليل على تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالميزانية التي تراعي احتياجات الرجال والنساء والأطفال، التي تُستخدم لتوجيه صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها.

وينبغي أن يتضمن تحليل الفوارق الشامل للميزانية تقييماً لعناصر الموارد والنفقات في الميزانية، مع التركيز على أثر تدفقات الموارد والنفقات حسب المقاربة المدمجة.

تحليل كافة النفقات العامة والاعتمادات المرصودة من منظور المقاربة المدمجة

تقييم الأثر للموارد والنفقات في الميزانية على مجموعات مختلفة من النساء والرجال والأطفال

### إجراء تقييم الفوارق للميزانية من خلال توفير رؤية عامة:

ويتمثّل في تقييم ما إذا كانت مخصصات الميزانية كافية لتنفيذ التزامات الحكومة بالمساواة بين مختلف الفئات والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات ويصل ذلك إلى تقييم أثر الميزانية على المساواة بين كافة الفئات. ويوفر تقييم الفوارق مدخلات ومعلومات مفيدة عن أثر الاستجابة للاحتياجات المرتبط بالميزانية.

مثال حول استخدام بيانات تحليل الفوارق في بوليفيا:

أشار تحليل الفوارق لمخصصات الميزانية من وزارة التنمية الإنتاجية والاقتصاد المتعدد إلى أنه في الثلاثية الأولى من سنة 2013، أقل من 5% من الأنشطة يعزز المساواة. واستخدمت هذه البيانات في وقت لاحق لتعزيز إدماج قضايا المساواة بين مختلف الفئات في عملية تخطيط الوزارة.

### إجراء تقييم الفوارق للميزانيات من خلال تقديم توصيات عملية<sup>38</sup>:

يتجاوز هذا الهدف الإجراء السابق من حيث أنه يفضي إلى اقتراح أساليب لإعداد ميزانية تراعي الفوارق بين الفئات وتضمن الاستجابة لاحتياجات جميع الفئات على حدّ السواء على غرار إعادة تنظيم توزيع الموارد.

ولإجراء هذا النوع من التحليل، من الضروري تقييم الوضع الحالي للميزانية، ولا سيما عن طريق مراقبة الميزانيات المقررة والمنفذة للبرامج أو السياسات أو الخطط، فضلاً عن الآثار المرتبطة بها على المساواة بين الفئات، ثم تقديم توصيات عملية لتغيير عناصر معينة من البرامج والسياسات والخطط، مثل الأنشطة وتخصيص الموارد.

### مثال حول توظيف تحليل الفوارق لتقديم توصيات لتغيير السياسات والبرامج:

خفضت كلٌّ من كمبوديا وكوستاريكا وسريلانكا إنفاقها على الأمن والدفاع لإعادة توجيه الموارد لتمويل الحماية الاجتماعية بالاعتماد على إجراء تقييم الفوارق للميزانيات من خلال تقديم توصيات عملية<sup>39</sup>.

### أهداف أخرى للتحليل:

- إجراء تحليل يتعلق بأنشطة متابعة وتقييم تنفيذ الميزانية
- إجراء تحليل لاستخدامه كأساس لتصميم منهجيات فعالة من حيث التكلفة لتحليل الفوارق
- إجراء تطل الفوارق لاستخدامه أساساً لتحسن أو تغيير نظام الميزانية
- من الأمثلة الناجحة في مجال الجمع بين تحليل الفوارق في الميزانية والمناصرة هو التجربة المكسيكية في المجال والتي قادها مركز التحليل والبحوث Fundar (منظمة مستقلة) الذي تولّى تحليل ميزانية قطاع الصحة بالمكسيك مع التركيز على وجه الخصوص على احتياجات النساء في مجال الصحة الإنجابية وخاصة النساء الفقيرات بالمناطق الريفية. من خلال العمل مع الشركاء في المكسيك وخاصة منهم أصحاب مبادرة الميزانية المدمجة، نجح المركز في الوصول إلى المصالح الحكومية واللجان البرلمانية والمجتمع المدني والإعلام<sup>40</sup>.
- تمكّن مركز التحليل والبحوث بفضل آلية المساءلة المبنية على النتائج التي أفرزها التحليل من جلب التمويلات لمصالح الصحة الإنجابية وخلق فضاء للحوار حول القضايا المرتبطة بصحة المرأة في المجال التشريعي والحكومي والمجتمع المدني. وهو ما مكّن من استدامة التمويلات لهذه القضايا وضمان استفادة النساء المكسيكيات الفقيرات منها.

39. Debbie Budlender, Nisreen Alami, UNFPA Fonds des Nations Unies pour la population, UNIFEM Fonds des Nations Unies pour la Femme, Pratique de la Budgétisation Sensible au Genre : un manuel de formation, 2005

40. Debbie Budlender, Nisreen Alami, UNFPA Fonds des Nations Unies pour la population, UNIFEM Fonds des Nations Unies pour la Femme, Pratique de la Budgétisation Sensible au Genre : un manuel de formation, 2005

38. Debbie Budlender, Nisreen Alami, UNFPA Fonds des Nations Unies pour la population, UNIFEM Fonds des Nations Unies pour la Femme, Pratique de la Budgétisation Sensible au Genre : un manuel de formation, 2005

## 1. توجيه تحليل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة

**السؤال 1:** الصلة بين السياسات والميزانية

**السؤال 2:** كيف يتم توزيع النفقات؟

**السؤال 3:** تنفيذ الميزانية

## السؤال الأول حول الصلة بين السياسات والميزانية: كيف يمكننا تحديد التزامات الحكومة بالمساواة بين كل الفئات وكيف تترجم إلى الميزانية؟

يتمثل الجانب الهام من هذه الخطوة في تقييم درجة مراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال في السياسات العامة والميزانية.

وللقيام بذلك، من الضروري تحديد الالتزامات بالمساواة بين كل الفئات وفقا لإطار السياسة العامة والإطار التشريعي. وفي بعض الحالات، يكون تحديد مخصصات الميزانية لتحقيق نتائج تكافؤ الفرص بين كل الفئات أكثر وضوحا. على سبيل المثال، تحديد برامج معينة تراعي الفوارق بين الرجال والنساء والأطفال وميزانيات كل منها. وقد يكون من الصعب تحديد أو متابعة الحالات الأخرى، على سبيل المثال عندما لا يكون هناك أسلوب ميزانية البرامج أي في غياب نظام الميزانية حسب الأهداف.

وفي جميع الحالات، ينبغي أن تكون الالتزامات المتعلقة بتكافؤ الفرص بين كل الفئات ممولة تمويلًا سليما ويجب تنفيذ الميزانيات على النحو المخطط له.

## السؤال الثاني حول توزيع النفقات: كيف يتم توزيع النفقات في الميزانية؟

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في التحليل في تقييم توزيع النفقات في الميزانية، وأثر تنفيذ الميزانية على مختلف الفئات. ويجب أن يكون توزيع النفقات كافيا لضمان إمكانية حصول جميع الفئات (مع مراعاة مختلف فئات النساء والرجال والأطفال) على الموارد والخدمات الملائمة، وأن تتاح لهم نفس فرص التطوير والتنمية، والتمتع بالرفاه كحق من حقوق الإنسان.

## السؤال الثالث حول تنفيذ الميزانية: ما هو تأثير تنفيذ السياسات وتنفيذ الميزانية على المساواة بين كل الفئات والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات؟

لتقييم أثر تخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية، من الضروري الحصول على البيانات والمنهجيات ذات الصلة. وفي بعض الحالات، توفر مؤشرات نظم الميزانية القائمة على البرامج أو الأداء مدخلات للتحليل. وفي حالات أخرى، يمكن أن تساعد تقارير تقييم السياسات والدراسات القطاعية وتقارير الرقابة على الميزانية واستعراض النفقات وغيرها من الآليات على تحديد وتقييم أثر السياسات على مختلف الفئات.

من المستحسن إجراء تحليل الميزانية باستخدام منهجية تشاركية بالاعتماد على أطراف من جهات حكومية وغير

حكومية تثرى التحليل بالبيانات والمدخلات. كما أنه يمكن للوزارات المعنية أن تأخذ زمام المبادرة في تحديد الأهداف المتعلقة بتكافؤ الفرص بين كل الفئات والميزانيات والمؤشرات المرتبطة بها والتي تقع في نطاق مسؤوليتها. وفي هذه الحالة يكون للأطراف غير الحكومية وخاصة المجتمع المدني دور هام في تعزيز التحليل بمعلومات أكثر تحديدا عن احتياجات الرجال والنساء والأطفال والأولويات المرتبطة بها وأثر تنفيذ السياسات وغيرها من المؤشرات المناسبة للتحليل.

## منهجية تحليل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة

لتحقيق الأهداف من تحليل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة، فإنه من الضروري اتباع منهجية تتألف من خمس خطوات:

### الخطوة الأولى

• تحديد المجال القطاعي لتطبيق التحليل

### الخطوة الثانية

• تحديد مصادر المعلومات لتحليل الميزانية

### الخطوة الثالثة

• تحليل معلومات الميزانية التي تم جمعها

### الخطوة الرابعة

• تلخيص المعلومات ووضع تقرير يقدم الاستنتاجات العامة والنتائج والتوصيات

### الخطوة الخامسة

• عرض نتائج التحليل ونشرها

وتوجد العديد من التحديات في مجال تحليل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة والتي ترتبط أساسا بمدى توفر البيانات حول الميزانية ومؤشرات الأداء المراعية لاحتياجات جميع الفئات. وتزداد هذه التحديات خلال عملية التحليل عندما تكون بيانات الميزانية غير شفافة أو غير مجمعة مما يعقد عملية تحديد مخصصات الميزانية الموجهة لاحتياجات جميع الفئات. وفي مثل هذه الحالات، يوصى بإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الحكوميين الرئيسيين (إدارات التخطيط والميزانية، وأصحاب القرار في نظام التخطيط والميزانية بوزارة المالية).

ومن أهم التحديات أيضا كيفية تقييم أثر تنفيذ الميزانية في غياب الآليات اللازمة من متابعة وتقييم وتقارير حول افعال الميزانية. وفي هذه الحالة، يمكن استكمال التحليل بمعلومات يتم تجميعها بالاعتماد على منهجية تشاركية كالمحاورات ومجموعات التركيز والدراسات الاستقصائية. كما يمكن تعزيز التحليل بالاعتماد على التقييمات المراعية لاحتياجات جميع الفئات على المستفيدين من السياسات العمومية والميزانيات المراد تحليلها.

## المحور الثالث: الأساليب المنهجية لإدماج المقاربة المندمجة في السياسات العمومية والميزانية

### 1. مراحل إعداد بيانات الميزانية المندمجة

تعتمد منهجية إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية على مرحلتين أساسيتين:

#### - المرحلة الأولى: اختيار الميزانية الملائمة للتحليل

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تحديد برامج الميزانية التي لها أثر مؤكد على تكافؤ الفرص بين كل الفئات لإبرازها والعمل على تمويلها من خلال إدماج المقاربة المندمجة فيها. ويتم التركيز عند إعداد بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات على المخرجات وعلى الأنشطة التي يمكن متابعتها وتقييمها بشكل سنوي. ويتم تقييم المخرجات أو الأثر على المدى المتوسط ولا يتنزل هذا التقييم ضمن تطبيق بيانات الميزانية المندمجة.

#### المرحلة الثانية: اتباع مسار من خمس خطوات لتحديد القضايا المرتبطة بالمقاربة المندمجة واقتراح البرامج الملائمة لإيجاد الحلول لها.

يتم إعداد بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وفق خمس خطوات مبيّنة في الشكل الموالي:

- وصف وضعية النساء والرجال والأطفال في القطاع وتحديد المشكلة (تحديد العامل المسبب للفوارق بين هذه الفئات)
- التحقق من مدى مراعاة السياسة المعتمدة في القطاع للمقاربة المندمجة (التأكد من وجود أحكام تأخذ بعين الاعتبار المشكلة الموجودة) واقتراح أنشطة وتأثيرات تهدف إلى إصلاح الوضع
- التحقق من رصد ميزانية كافية لتطبيق سياسة مراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال في القطاع (التأكد من توفر تمويل للأنشطة المقترحة) وتحديد موارد للمساهمة في تنفيذ الأنشطة المقترحة
- التأكد من أنّ النفقات قد تم إنجازها وفقا للتوقعات (التأثيرات)
- فحص أثر السياسة المعتمدة والنفقات المنجزة للنظر في ما إذا كانت المساواة بين كل الفئات قد تم تعزيزها وفق ما هو مستهدف (النتائج والأثر)

وتمثل بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات إطار المسؤولية الخاص بالمساواة بين كل الفئات وتعدّه الوزارة القطاعية لتعبر عن التزامها بالأخذ بعين الاعتبار المسائل المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال في مجالات تدّخلها. وتضمن بيانات الميزانية المندمجة بالوثيقة

الإطارية للميزانية وتقدّم لمجلس الوزراء للمصادقة عليها وتحال إلى مجلس النواب مع قانون الميزانية السنوي.

وتبرهن بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات رغبة الوزارة المعنوية والحكومة بشكل عام في العمل ضمن احترام المساواة بين كل الفئات.

ويتم استخدام العبارات المرجعية للميزانية ضمن بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مع اختيار برامج رئيسية وبرامج فرعية ومخرجات وأنشطة ومؤشرات موجودة واعتمادات مرصودة. وهو ما يسهل على المسؤولين على إعداد الميزانية مهمة إعداد هذه البيانات وعلى مجلس النواب والمجتمع المدني وعموم المواطنين قراءة وفهم بيانات الميزانية المندمجة المقدمة من قبل الوزارة القطاعية.

#### 1. النموذج المرجعي لبيانات الميزانية المندمجة

تقدّم بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وفق نموذج مرجعي يتم إعداده من قبل المسؤول عن وضع برامج الميزانية وفق الجدول التالي:

#### الجدول رقم 1: نموذج بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

البرنامج: عنوان البرنامج في الوزارة القطاعية المعنية				
البرنامج الفرعي: عنوان البرنامج الفرعي				
الميزانية المخصصة	المؤشر	النشاط	التأثيرات	تحليل وضعية الرجال والنساء والأطفال

ونظرا لأهمية إعداد بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات ولما لها من تأثير على نجاح عملية إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التفاصيل التالية عند إعداد الجدول المتعلق ببيانات الميزانية:

#### تحليل وضعيّة الرجال والنساء والأطفال:

ينبغي أن يتضمّن هذا التحليل وصفا لمشاكل المجتمع التي تتطلب تدخّلا من الحكومة في إطار البرنامج الفرعي المذكور. ويجب أن يركّز الوصف على جوانب المشاكل المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال.

#### تحديد التأثيرات التي ينبغي إنتاجها:

يهدف حلّ المسائل المرتبطة بالرجال والنساء والأطفال والتي تمّ التعرف عليها من خلال تحليل وضعية الرجال والنساء ينبغي أن تستخرج هذه العناصر (التأثيرات) من إطار النفقات

متوسط المدى، لكن يمكن أن يتم تعديلها لضمان الأخذ بعين الاعتبار المقاربة المندمجة. ومن الضروري ضمان الانسجام بين التأثيرات المضمّنة بإطار النفقات متوسط المدى وبيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات. ولا يجب أن تبنى التأثيرات على فرضيات حول أعمال وأنشطة لا تدخل في مجال تدخل الميزانية القطاعية المعنية بالبرنامج.

### تحديد الأنشطة التي ستفّذها الوزارة القطاعية المعنية بهدف إنتاج التأثيرات المذكورة:

يمكن القيام بالعديد من الأنشطة لإحداث نفس التأثير. وفي هذا المجال، ينبغي كذلك أن يتم استخراج هذه الأنشطة من إطار النفقات متوسط المدى مع إمكانية إدخال بعض التعديلات. ومن الضروري ضمان الانسجام بين الأنشطة في إطار النفقات متوسط المدى وبيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

### وضع مؤشرات خاصة

يجب أن تمكّن هذه المؤشرات من قياس مدى تحقيق كل أثر. ويتم وضع مؤشر على الأقل لكل أثر وينبغي أن يتم تقسيم المؤشرات حسب الرجال والنساء والأطفال أو حسب البيانات الخاصة

### ينبغي تحديد الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي:

وذلك في الخانة الأخيرة من الجدول مع الاعلان عند الحاجة على رصد الاعتمادات للأنشطة المرتبطة بدعم الرجال والنساء والأطفال. وبهدف إنجاز تحليل النفقات في الميزانية، ينبغي إعداد جداول حول العاملين في الوظيفة العامة بالإضافة إلى جدول بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، ويعطي جدول الموظفين في الوظيفة العامة لمحة عن توزيع الوظائف بالوزارات القطاعية بين النساء والرجال. (من السهل فرز البيانات المتعلقة بنوع الموظف / الموظفة باستخدام الرقم الوطني) وينبغي تجميع البيانات من قبل المصالح المكلفة بإعداد الميزانية في كل وزارة.

ويبين الجدول النموذجي الموالي كيفية تحليل توزيع الموظفين في الوزارة حسب الوظيفة والجنس:

### الجدول رقم 2: نموذج بيانات أعوان الوظيفة العمومية

المستوى	المجموع	النساء	الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
					الإدارة المركزية (الكاتب العام)
					الإدارة العامة (المدرء العامون)
					الإدارات (المدرء)
					الوظائف الفنية
					الوظائف المساندة
					المجموع

ومن المفترض أن تمكّن بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات الوزارة من تقييم تكلفة الإدماج الأفضل للنساء في مراكز القرار وأن تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار في الميزانية.

دراسة حالة حول جدول بيانات الميزانية المدمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بوزارة الصحة بروندي للسنة  
:2012-2013

- جدول الموظفين بوزارة الإدارة المحلية بروندي 2012/2013:

المستوى / الوظيفة	المجموع	النساء	الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
50%	50%	1	1	2	الوزراء
100%	0%	1	0	1	كتاب الدولة
66,7%	33,3%	2	1	3	المدرء العامون
100%	0%	2	0	2	المستشارون
60%	40%	3	2	5	المدرء
73,7%	26,3%	28	10	38	المختصون
12,5%	87,5%	1	7	8	الكتبة
25%	75%	3	9	12	الموظفون المتعاقدون
41,75%	25%	3	1	4	موظفي فريق العمل
58,7%	41,3%	44	31	75	المجموع

- كيفية تقديم بيانات الميزانية المدمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بوزارة الصحة بروندي 2012/2013<sup>42</sup>:

العدد	تطيل وضعية الرجال والنساء والأطفال	التأثيرات	النشاط	المؤشر	الميزانية المخصصة
<b>البرنامج 2: الموارد البشرية للصحة</b>					
<b>البرنامج الفرعي 02: الممرضات والقابلات</b>					
1	يساهم العجز في عدد القابلات في ارتفاع نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال	ارتفاع عدد النساء الحوامل اللاتي تهتم بهن القابلات المختصات	توزيع القابلات المختصات في المراكز العمومية المعنية	ارتفاع نسبة الولادات بحضور قابلات من 66,2% إلى 68%	20.000.000
2	العجز في عدد المختصين والمدرسين في مدارس التمريض والقابلات	ارتفاع عدد القابلات والمدرسين في مدارس التمريض	تحديد وإعادة توزيع المختصين في التوليد في مختلف مدارس التمريض	ارتفاع عدد المختصين في التوليد ومدربي القابلات من 5 إلى 12 في كل مدرسة تمريض	19.200.000
3	عدم كفاية التجهيزات ومعدات التكوين لتدريب القابلات	توفر تجهيزات التدريب اللازمة في كافة مدارس التمريض	توفير التجهيزات ومعدات التدريب بمدارس التمريض	تتوفر بكل مدرسة تمريض مكتبة وقاعة للتدريب العملي مع التجهيزات اللازمة	98.699.832
<b>المجموع</b>					<b>137.899.832</b>

41. ONU Femmes, Budgétisation sensible au genre, Guide pour les facilitateurs de budgétisation sensible au genre : une approche pratique, Appui technique de la Direction du Budget au Sénégal et la Direction Générale du budget national au ministère des finances et du plan du Rwanda, 2016. منظمة الأمم المتحدة للمرأة، دليل الميسرين للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: منهجية عملية، برنامج الدعم الفني لإدارة الميزانية بالسينغال والإدارة العامة للميزانية الوطنية بوزارة المالية والتخطيط بروندي، 2016.

42. ONU Femmes, Budgétisation sensible au genre, Guide pour les facilitateurs de budgétisation sensible au genre : une approche pratique, Appui technique de la Direction du Budget au Sénégal et la Direction Générale du budget national au ministère des finances et du plan du Rwanda, 2016. منظمة الأمم المتحدة للمرأة، دليل الميسرين للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: منهجية عملية، برنامج الدعم الفني لإدارة الميزانية بالسينغال والإدارة العامة للميزانية الوطنية بوزارة المالية والتخطيط بروندي، 2016.

البرنامج 4: النفاذ الجغرافي لخدمات الصحة					
البرنامج الفرعي 01: التجهيزات الطبية					
450.000.000	تراجع نسبة وفيات الأمهات من 750 إلى 600 حالة لكل 100.000 أم	تأهيل مراكز الأمومة بالمستشفيات المحلية	تحسن صحة الأمهات	يساهم النقص في مجال التجهيزات الطبية في ارتفاع نسبة وفيات الأمهات	1
	تم إحداث 60 مركزا صحيا	إحداث 60 مركز صحي قبل نهاية 2012			
البرنامج الفرعي 02: النقل الصحي					
1.800.000.000	تم توفير 60 سيارة إسعاف	اقتناء وتجهيز 60 سيارة إسعاف	تحسين نظام التحويل لعناية أفضل عند حصول الولادة للأم وللجنين	يهدد نقص سيارات الإسعاف بكل منطقة وصول النساء عند الولادة لمراكز الصحة	2
2.250.000.000				المجموع	

## المحور الرابع: المداخل الرئيسية لمراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال في الميزانية

يتمّ إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية حسب التجارب الدولية الناجحة بالاعتماد على نقاط الدخول الأساسية والتي يمكن تعريفها على أنّها

تمكّن الاستراتيجية من تقليص الفوارق بين الرجال والنساء والأطفال. كما يجب أن يكون مسار التخطيط شفافا وتشاركيًا ويمكن من مشاركة منظمات المجتمع المدني للتأكد من أنّ حاجيات المجموعات بمختلف أصنافها قد تمّ أخذها بعين الاعتبار.

• وضع برامج تمكّن من إدماج تمويل الفروقات في مجال المساواة بين كلّ الفئات في مختلف القطاعات التنموية.

### ا. نقاط الدخول الأساسية في مرحلة صياغة الميزانية

• توجيه تعليمات واضحة بخصوص الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات عند إصدار المنشور السنوي للميزانية.

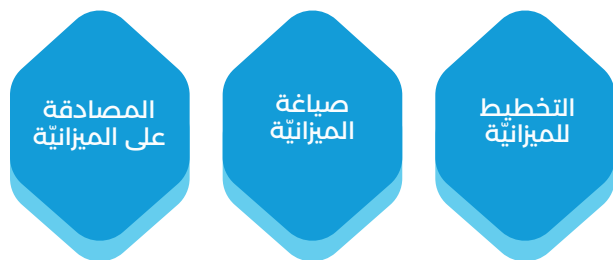
• التأكد من أنّ بيانات الميزانية المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال قد تمّ استخدامها خلال مناقشة الميزانية بين الوزارة المكلفة بإعداد الميزانية والوزارات القطاعية وأنه قد تمّ اعتبارها شرطًا لتقديم الكامل للميزانية.

• إعداد وثيقة مشروع الميزانية وإدراج فقرة خاصة بالميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات والموارد المخصصة للبرامج الموجهة لهذه الفئات. وينبغي التأكيد من أنّ الميزانية تدمج بشكل آلي المقاربة المندمجة وأنّ المجالات المرتبطة بحقوق الرجال والنساء والأطفال قد تمّ رصد الموارد الملائمة لها.

### ا.ا. نقاط الدخول الأساسية في مرحلة المصادقة على الميزانية

فرص إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية وهي متاحة في مختلف مراحل مسار الميزانية.

وتعزّز معرفة نقاط الدخول الأساسية في مختلف مراحل الميزانية والإلمام بها فرص إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية. ومن الاحتياطات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال أنّ عدم إدماج هذه المقاربة في مرحلة من مراحل الميزانية الثلاثة يؤثّر على إمكانية الإدمام ببقية المراحل.



الشكل رقم 24: تذكير بمراحل مسار الميزانية

### ا. نقاط الدخول الأساسية في مرحلة التخطيط للميزانية

• الإشراف على تحديد الأسئلة المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال خلال مرحلة التخطيط للميزانية، وذلك عبر مراجعة تقارير الأداء للسنة التي سبقتها والبيانات المراعية لهذه الاحتياجات في الميزانية. وينبغي في هذه المرحلة تطيل وتقييم إدماج المقاربة المندمجة في مختلف البرامج والنتائج التي تمّ تحقيقها في القطاع المعني خلال السنة المنقضية.

• وضع استراتيجيات وبرامج مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة والمرتبطة بالرجال والنساء والأطفال. وينبغي أن

- التأكّد من أنّ البيانات بالميزانية المؤلفة تراعي احتياجات الرجال والنساء والأطفال عند تسليم مشروع الميزانية للمجلس الوزاري.
- تقديم مشروع قانون الميزانية مع بيانات الميزانية المؤلفة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات لمجلس النواب؛ وتتّم مناقشة بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات والمصادقة عليها كجزء لا يتجزأ من قانون الميزانية.
- إدماج المقاربة المندمجة في مرحلة تنفيذ الميزانية وفي مرحلة المساءلة أيضا ضمن التقارير السنوية للأداء؛ من خلال إدراج النتائج في مجال المساواة بين كلّ الفئات. تهدف هذه الوحدة الفنيّة إلى التعريف بمنهجية تقييم الأداء التي سيتمّ اعتمادها في إطار الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا. حيث تكتسي عملية تقييم الأداء أهميّة بالغة باعتبار أنّ مبادرة الميزانية المندمجة ليست هدفا في حدّ ذاته، بل المراد منها بلوغ الكفاءة الاقتصادية

الوحدة الثالثة

# تقييم الأداء في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

# مقدمة الوحدة

والاجتماعية للسياسات العامة وتحقيق المساواة بين كلّ الفئات في الواقع.

ولأنّ تقييم الأثر عمليّة فنيّة تكون أحيانا معقّدة، فإنّ هذه الوحدة تقدّم مدخلا نظريا وتطبيقيا في مجال وضع وتقييم المؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات على مستوى المشاريع والبرامج المضمّنة بالميزانيّة وقياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي في منظومة متكاملة للمسؤولية والمساءلة تقوم على الكفاءة والفعالية. وتوفّر الوحدة الفنيّة لهذا الغرض أمثلة عمليّة ودراسات حالة حول المؤشرات وقياس الأثر بالاعتماد على التجارب الدوليّة المقارنة.

## أهداف الوحدة:

- فهم المؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات التي ينبغي وضعها في البرامج والمشاريع القطاعية للميزانية وصياغتها بشكل سليم وفقا للمتطلبات الفنية لهذه المؤشرات بما يضمن قياسها ومتابعتها وتقييمها فيما بعد في مسار الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
- التمكن من منهجية قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للتصرف العمومي ضمن النموذج الجديد للميزانية وأساليب قياس الأثر وتقييم النتائج والتأثيرات على المساواة بين كلّ الفئات
- الإلمام بعناصر منظومة المسؤولية والمساءلة في الميزانية المندمجة والمراعية للاحتياجات جميع الفئات وتوظيفها لمتابعة المسار وتقييمه قبل وضع الميزانية وبعد تنفيذها بما يضمن الكفاءة والفعالية في الأداء

## الأسئلة المحورية:

- ما هي المؤشرات المراعية للاحتياجات التي ينبغي وضعها لقياس تحقيق المشاريع والبرامج؟
- ما هي مقومات الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للتصرف العمومي وكيف يمكن قياس الأثر؟
- ما هي ركائز منظومة المسؤولية والمساءلة في الميزانية المندمجة؟

## المحور الأوّل: المؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات على مستوى المشاريع والبرامج

تشمل المؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات البيانات الإحصائية التي تعكس بشكل كاف الاختلافات بين النساء والرجال والأطفال والفجوات المبنية على عدم المساواة.

## 1. المتطلبات الأساسية للمؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات

• أن تعكس هذه الإحصاءات الجوانب المرتبطة بالمساواة والمشاكل والاحتياجات في جميع جوانب حياة الرجال والنساء والأطفال: حيث تؤثر الاختلافات والفجوات وقضايا المساواة بشكل هام في الحصول على الخدمات وصنع القرار في كافة القطاعات ومنها على وجه الخصوص الصحة والتعليم والتشغيل، فضلا عن تأثيرها في القدرة على النفاذ إلى الموارد واتخاذ القرارات في الحياة الأسرية والمجتمعية، وباعتبار تطوير إحصاءات الاحتياجات ينطوي على تصنيف متعدّد الأبعاد من أجل تسليط الضوء على الاختلافات وعدم المساواة، فإنه يتطلب جمع البيانات بشأن قضايا محددة تؤثر على نوع جنس واحد أكثر من غيرها أو ترتبط بالعلاقة بين الرجال والنساء.

• أن تعكس هذه الإحصاءات بشكل مناسب الفوارق وعدم المساواة بخصوص الرجال والنساء والأطفال: وبعبارة أخرى، ينبغي توظيف المفاهيم المرتبطة بقضايا المساواة في جمع البيانات لضمان مراعاة تنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال والأطفال فضلا عن أنشطتهم ومتطلباتهم، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أخذ أوجه القصور في عمليّة جمع البيانات بعين الاعتبار مثل عدم الإبلاغ عن النشاط الاقتصادي للمرأة والعنف المرتكب ضدها.

وتشكّل المؤشرات عنصرا أساسيا في مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية للاحتياجات جميع الفئات حيث أن معظم التجارب<sup>43</sup> المتعلقة بهذا النموذج من الميزانية تؤكد أن توفّر المؤشرات في مراحل مختلفة من المسار من العوامل الحاسمة في إنجاح المبادرة في مجال الميزانية المندمجة ودعمها.

ولأنّ المؤشرات المراعية للاحتياجات جميع الفئات تشكّل عنصرا أساسيا في أي مبادرة للميزانية المندمجة، فإنه ينبغي في المراحل الأولى من المبادرة تجميع وتصميم بيانات وإحصاءات منهجية مراعية للاحتياجات، حيث نحتاج في إطار هذه المبادرة إلى مؤشرات وبيانات مصنفة حسب الاحتياجات لتنفيذ عمليّة التحليل وإثراء التقييمات المرتبطة بها. كما نحتاج أيضا إلى مؤشرات تراعي الفوارق بين الرجال والنساء والأطفال لتقييم نتائج وآثار إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية.

ويتطلب اعتماد منهجية متعدّدة الأبعاد مجموعة هامة من المؤشرات لتوضيح أثر التدخلات العموميّة على مختلف الفئات وأثرها على النساء والرجال والأطفال مع مراعاة الفئات الأخرى من السكان. ويمكن لوزارة المالية أن تطلب جمع وتصميم

43. سيتم عرض بعض التجارب في الوحدات التالية من الدليل

واستخدام مؤشرات تراعي الفوارق بين الرجال والنساء والأطفال لاستخدامها في الميزانية.

وفي هذا المجال، فإنّ مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا<sup>44</sup> تلعب دوراً رئيسياً في دعم الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في إطار استراتيجية ليبيا الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك عبر مراجعة البيانات الإحصائية الحالية التي تنتجها ليبيا بإدماج تصنيف البيانات والإحصائيات التي تنتجها المصلحة حسب المقاربة المندمجة فضلاً عن العمل على إعداد مؤشرات جديدة تتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء والأطفال وتدمج المقاربة المندمجة في السياسة الإحصائية التي تعتمدها المصلحة، وهو ما يستوجب بناء القدرات والتدريب في هذا المجال في ظلّ التحديات الجديدة التي تفرضها المبادرة الليبية في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

"إستراتيجية ليبيا الوطنية لتطوير الإحصاءات -2020-2025 هي وثيقة إستراتيجية شاملة توجه تطور النظام الإحصائي الوطني لتوفير البيانات اللازمة لصنع القرار القائم على الأدلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي تضع رؤية للسنوات الستة القادمة 2020-2025 وتوفر معالم يجب أن يصل إليها نظام الإحصاءات الوطنية من أجل جعل هذه الرؤية حقيقة واقعة."

### مقتبس عن وثيقة استراتيجية ليبيا الوطنية لتطوير الإحصاءات 2020-2025

ومن الجهات الفاعلة المحتملة الأخرى في مجال إعداد البيانات وجمعها إلى جانب الهيكل الرسمية المختصة في مجال الإحصاء، فإنّ التجارب الدولية قد تضمّنت كذلك إشراك الجامعات ومعاهد البحوث والخبراء في إعداد البيانات التي تراعي احتياجات الرجال والنساء والأطفال على الصعيد الوطني وذلك باستخدام أدوات محددة مثل الدراسات الاستقصائية والدراسات المتعلقة بالعنف بين الأشخاص وتقييم مستويات رضا المستفيدين من المساواة بين كلّ الفئات وما إلى ذلك.

واعتمدت بعض التجارب الدولية أيضاً على المراسد المختصة مما وقر آليات تكيفية أخرى لجمع وتبادل البيانات والمؤشرات الإحصائية ذات الصلة، ففي إسبانيا على سبيل المثال، تدعم المنظمات غير الحكومية مراسد العنف ضدّ النساء وتوفر المعلومات والإحصاءات ذات الصلة بالموضوع، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف النهائي المتمثل في إعداد هذه البيانات وجمعها هو إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأنشطة بوصفها ممارسة جيدة داخل النظام الحكومي، لضمان استمراريتها ومنع حدوث انقطاعات محتملة للبيانات قد

تؤثر سلباً في نجاح مبادرة الميزانية المندمجة وهو ما يتطلّب تعزيزها وتكاملها مع بقية الآليات المؤسسية المذكورة آنفاً.

### توصية منهجية<sup>45</sup> :

ينبغي أن تكون المؤشرات:

- محددة وقابلة للقياس ومناسبة وواقعية وإلى أقصى حد ممكن قابلة للقياس في الزمن (SMART).
- **مراعية لاحتياجات جميع الفئات قدر الإمكان:** حيث يفضي المؤشر الذي يراعي قضايا المساواة إلى تصنيف البيانات حسب نوع الجنس وحسب الاحتياجات لقياسها.
- **متضمّنة للتغيرات مع مرور الزمن فيما يتعلق بالاحتياجات وبقضايا المساواة بين كلّ الفئات:** على سبيل المثال مدى سماع وجهات نظر المرأة والرجل في جلسات حوار السياسات.
- **متعدّدة الأبعاد إلى أقصى حد ممكن:** على سبيل المثال مدى سماع وجهات نظر النساء والرجال في جلسات الحوار السياسي، مع مراعاة الخصائص المختلفة إن وجدت (مثل السن، والعرق، والدين، والإعاقة، الخ).

### 1. المؤشرات الكميّة والمؤشرات النوعيّة

يمكن أن تكون المؤشرات كمية من خلال مقاييس للكميات والأرقام والنسب المئوية وما إلى ذلك. على سبيل المثال: عدد النساء والرجال في مناصب صنع القرار، ومستويات التشغيل ومعدلات الأجور ومستويات التكوين ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

ويمكن أن تكون المؤشرات كذلك نوعية كالتصورات والآراء والأحكام وما إلى ذلك. على سبيل المثال: تصور المرأة للتمكين ورضاها عن وظيفتها أو مدرستها ونوعية حياتها ومستوى ثقافتها في محو الأمية وما إلى ذلك.

### بعض الأمثلة على أنواع المؤشرات التي يمكن استخدامها هي:

- بيانات مصنفة حسب الجنس (على غرار متوسط عدد الساعات التي تقضيها النساء والرجال في العمل بأجر وبدون أجر)
- مؤشرات بشأن حماية المرأة تكافؤ الفرص بين الجنسين (على غرار نسب العنف المنزلي ومعدل وفيات الأمهات)
- الفجوات بين الرجال والنساء والأطفال (مثل الفجوات في الأجور وفي التشغيل وفي النفاذ لخدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)

44. المصدر: وثيقة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2011. "إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات - نحو ورقة سياسية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم". نيويورك.

44. أنشأت مصلحة الإحصاء والتعداد بالقانون الإحصائي لسنة 1953 حيث قامت بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن سنة 1954 ومنذ ذلك التاريخ قامت المصلحة بإجراء العديد من المسوحات والتعدادات التي توفر البيانات والإحصائيات والمؤشرات للدولة.

متوسط النفقات التي تتحكم فيها النساء / الرجال / الأطفال والمخصصة للصحة / التعليم
--

التمكين الاجتماعي	
مؤشرات نوعية	مؤشرات كمية
الإجراء الذي يكون فيه النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة لهم نفاذ للشبكات وفضاءات التفاوض لتكريس حقوقهم أو حل نزاعاتهم	عدد النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة الذين يشاركون في أنشطة المؤسسات المحلية / الوطنية / الإقليمية (جمعيات نسائية/ مجموعات التوعية / مجموعات تحسين الدخل / ...)
مقارنة درجة التكوين أو نشاط التشبيك بين النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة	عدد النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة الذين يشغلون مناصب في السلطة في المؤسسات المحلية / الوطنية / الإقليمية
نظرة النساء والرجال في المجموعات المهمشة للتغيير في ثقتهم بأنفسهم وفي قدراتهم	الرقابة على القرارات المتعلقة بالخصوبة والانتجاب (عدد الأطفال) من النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة

### دراسة حالة حول المؤشرات المراعية لاحتياجات جميع الفئات في قطاع الصحة

تقدّم هذه الدراسة المبادرة النموذجية للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بقطاع الصحة المستخلصة من التجارب الدولية الناجحة التي حظيت بالدعم الفني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي ركّزنا من خلالها على أنموذج سلسلة النتائج لمبادرة الميزانية المندمجة علاوة على المؤشرات والمؤشرات الفرعية في قائمة التحكم المرجعية للقطاع.

وتعتبر سلسلة النتائج مهمة لتصميم استراتيجية مراعية لاحتياجات جميع الفئات في القطاع، والنظر في الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

### مبادرة تصميم الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال في قطاع الصحة

#### الأهداف / الآثار

المساهمة في تحسين مآل / مخرجات نظام الصحة العلاجية المراعي لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال.

### أمثلة من المؤشرات الكمية والنوعية للتمكين في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء والأطفال<sup>46</sup>:

التمكين القانوني	
مؤشرات نوعية	مؤشرات كمية
مدى توفر مصالح قانونية وقضائية للنساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة	عدد القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والمساواة المعروضة على المحاكم ونتائج البت فيها
تطبيق التشريع المتعلق بحماية حقوق الإنسان للنساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة	عدد القضايا المرتبطة بالحقوق القانونية للنساء المطلقات أو الأرمال المعروضة على المحاكم ونتائج البت فيها
تغيير في النفاذ للبيانات حول الشكاوى والأحكام المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة	تطبيق التشريع المرتبط بحماية حقوق النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة
تغيير في مستوى رد الفعل في إطار الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة	نسبة العنف المسلط على النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة

التمكين الاقتصادي	
مؤشرات نوعية	مؤشرات كمية
القدرة على القيام بعمليات الشراء الكبرى / الصغرى بصفة مستقلة	نسبة التشغيل / البطالة في صفوف النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة
الإجراء الذي يجعل النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة يتمتعون بالاستقلالية الاقتصادية في المجال العام والخاص	الفوارق في الأجر / المنح بين النساء والرجال في مختلف المجموعات ذات المصلحة
	التغيير في نسبة الأملاك بين النساء والرجال (أراضي / عقارات / بناءات/...) في مختلف المجموعات ذات المصلحة

46. المصدر: GNUM, 2011. « Intégrer les droits de l'homme et l'égalité des sexes aux évaluations - Vers un document d'orientation du GNUM ». GNUM, New York, P. 47

## النتائج:

المساهمة في الرفع من استخدام الخدمات العلاجية والإلمام بالتحويلات في مجال المساواة بين كلّ الفئات.

## النتائج

توسيع / تحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية العلاجية

تقديم خدمات صحية علاجية مناسبة ومندمجة وذات جودة: خدمات الصحة المتعلقة بالأمومة والطفولة / خدمات الصحة العلاجية المراعية لاحتياجات جميع الفئات

دعم القدرات الفردية في مجال أنشطة التخطيط والميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في وزارة الصحة ولدى مزودي الخدمات

وضع استراتيجيات ومعايير للممارسة مراعية لاحتياجات جميع الفئات في وزارة الصحة ولدى مزودي الخدمات

تعزيز القدرات في مجال البحث حول احتياجات الرجال والنساء والأطفال في قطاع الصحة

تجميع وصياغة وتحليل بيانات مصنّفة حسب الجنس والاحتياجات ومؤشرات مرتبطة بالمساواة بين كلّ الفئات في قطاع الصحة

## الأنشطة:

تكوين وتدريب مختلف المجموعات المعنية: الموظفون ومزودو الخدمات وأعضاء المكتب الوطني للإحصاء والبحوث

إحداث مجموعة / خلية/ وحدة ادارية في الوزارة مكلفة بمتابعة مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

تجديد المستشفيات والمصحات

وضع سياسات وبروتوكول وتجهيزات مراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

تحليل مسارات الميزانية لإدماج احتياجات الرجال والنساء والأطفال

تنظيم أنشطة جمع بيانات (على غرار تقييمات مراعية لاحتياجات جميع الفئات للمستفيدين) ودراسات خصوصية

نشطة توعوية

## المؤشرات:

من الممكن وضع مؤشرات موضوعية وقابلة للتحقق في كلّ مستوى من مستويات هذه المنظومة

تكون المؤشرات موجهة لمتابعة المبادرة لوضع الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وتقييمها

## أصناف المؤشرات: مؤشرات حول الأثر والنتائج

ولمتابعة تنفيذ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بقطاع الصحة وفق نموذج سلسلة النتائج المبيّن آنفا، يقترح اعتماد المؤشرات والمؤشرات الفرعية وقائمة التحكم المبيّنة بالجدول التالي:

الترتيب	المؤشرات والمؤشرات الفرعية وقائمة التحكم
1.0	مشاركة النساء في التخطيط والبرمجة وصياغة الميزانيات
1.1	<b>ممتازة:</b> مشاركة المرأة الموظفة من الإطارات العليا والشخص المسؤول عن التنسيق في قضايا تكافؤ الفرص بين كل الفئات على مستوى الوزارة ومجموعات الأمهات وممثلات الأطراف ذات الصلة على مستوى الإقليم
4	
3	<b>جيدة:</b> مشاركة المرأة الموظفة من الإطارات العليا ومجموعة الأشخاص المسؤولين عن التنسيق في قضايا تكافؤ الفرص بين كل الفئات على غرار المتطوعين الطبيين ومجموعة الأمهات والممثلات عن مجموعات أخرى من الأطراف ذات الصلة على مستوى الإقليم
2	<b>مقبولة:</b> مشاركة النساء العاملات بوظائف غير تقريرية على مستوى الوزارة ومشاركة من 5% إلى 19% من المتطوعين الطبيين ومجموعة الأمهات والممثلات عن مجموعات أخرى من الأطراف ذات الصلة على مستوى الإقليم
1.2	<b>ضمان مشاركة النساء في التنفيذ</b>
1.2.1	مستوى مشاركة النساء في اللجان التنفيذية التخصصية وفي اللجان الأخرى، واللاتي يشغلن خاصّة وظائف عليا (رئيسة، كاتبة عامة، مديرة إدارة الخزنة) إضافة إلى الإدماج في لجان المستخدمين ولجنة التصرف في المعدّات الطبية وفي لجان أخرى:
4	<b>ممتاز:</b> > 33% خاصة مراكز القرار ولجنة المستخدمين
3	<b>جيد:</b> < 33% في مراكز القرار، ولكن > 33% في لجنة المستخدمين
2	<b>مقبول:</b> من 10% إلى 32,9% في مراكز القرار وفي لجنة المستخدمين
1.2.2	مستوى مشاركة النساء (الأطراف ذات الصلة) في اللجان التخصصية وفي اللجان الأخرى، واللاتي يشغلن خاصّة وظائف عليا (رئيسة، كاتبة عامة، مدير إدارة الخزنة العامة) إضافة إلى الإدماج في لجان المستخدمين ولجنة التصرف في المعدّات الطبية وفي لجان أخرى:
4	<b>ممتاز:</b> > 33% خاصة مراكز القرار ولجنة المستخدمين
3	<b>جيد:</b> < 33% في مراكز القرار، ولكن > 33% في لجنة المستخدمين
2	<b>مقبول:</b> من 10% إلى 32,9% في مراكز القرار وفي لجنة المستخدمين
1.2.3	مستوى الحضور / التواجد الإيجابي للنساء الموظفات / المديرات والأعضاء الآخرين لاجتماعات إدارة أو تنفيذ المشروع
3	
1.3	مستوى مشاركة النساء من الأطراف ذات الصلة أو خبراء قضايا المرأة في أنشطة متابعة المشروع
4	
2.0	<b>تعزيز قدرات النساء</b>
2.1	<b>مستوى تعزيز القدرات للنساء عضوات اللجان والمجموعات المحلية والجمعيات الموجودة في مستويات اتخاذ القرار</b>
7	
3	- على الأقل بناء المهارات في اتخاذ القرارات
3	الاعفاء من التدريب في شكل تدريبات متكررة
3	- التركيز على النساء من المجموعات المهمّشة في هذه الدورات التدريبية
الترتيب	المؤشرات والمؤشرات الفرعية وقائمة التحكم
2.2	مستوى مشاركة النساء الموظفات وأعضاء في البرامج التوجيهية لتعزيز القدرات في ندوات وبرامج تنمية الكفاءات وفي التدريب كما يلي:
7	<b>ممتازة:</b> > 33%
5	<b>جيدة:</b> (20% - 32%)
3	<b>مقبول:</b> (5% - 19%)

## المحور الثاني: الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### 1. تعريف مفهوم قياس الأثر

يمكن تعريف الأثر<sup>47</sup> على أنه آثار سلبية وإيجابية وأولية وثانوية طويلة الأجل تنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تدخل إنمائي، سواء كان مخططاً أو غير مخطط له.

ويمكن تعريف الأثر الإيجابي على حقوق الإنسان والمساواة بين كل الفئات بأنه تحقيق حقوق الإنسان والمساواة والتمتع بها على نحو فعال ومستدام من جانب أصحاب الحقوق، وقدره أصحاب الواجبات على احترام حقوق الإنسان، والمساواة، وحمايتهم، وإعمالها. يمكن أن يكون التأثير إيجابياً أو سلبياً، متوقعاً أو غير متوقع، أساسياً أو ثانوياً<sup>48</sup>.

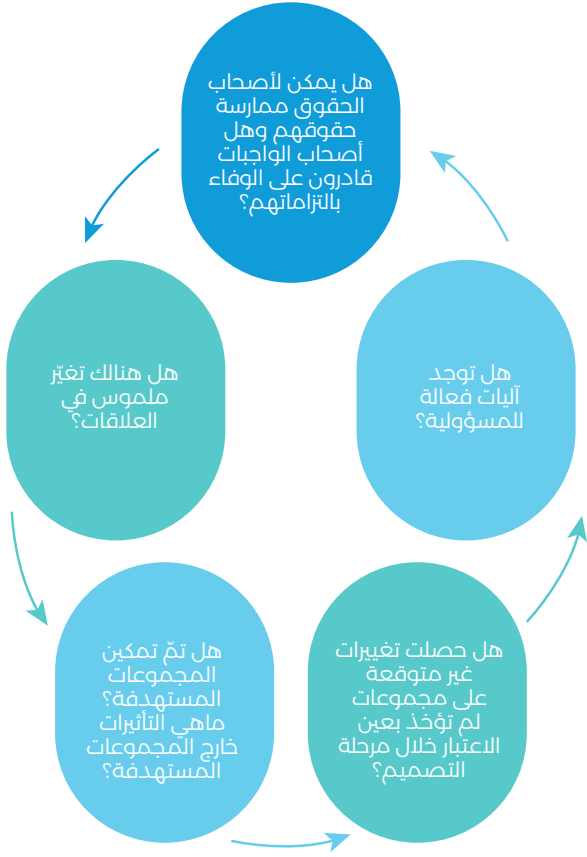
ويمكن أن يكون التقييم وقياس الآثار للتدخلات العامة معقداً ولكنه يبقى ضرورياً لتحديد ما قد يساهم في النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين كل الفئات. وحتى في مجال تقييم التدخلات التي لا ترتبط بمجالات حقوق الإنسان والمساواة، فإنه ينبغي النظر فيما إذا عمقت هذه التدخلات التمييز وعززت نظام توزيع السلطات الموجود والذي يتعارض مع حقوق الإنسان والمساواة بين كل الفئات.

ومن المسائل التي ينبغي النظر إليها بعمق عند تقييم أثر الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:

### تقييم الأثر

- إذا ما كان ممكناً لأصحاب الحقوق ممارسة حقوقهم أم لا وإذا ما كان أصحاب الواجبات قادرين على الوفاء بالتزاماتهم. وإذا حدث أي تغيير في كلتا المجموعتين أو إذا أصبحت حقوقهم محدودة أكثر من ذي قبل.
- إذا ما حصل تغيير ملموس في العلاقات بين الرجال والنساء والأطفال على سبيل المثال في الوصول واستخدام الموارد وفي سلطة اتخاذ القرار وفي تقسيم العمل وما إلى ذلك.
- ما إذا تمّ تمكين المجموعات المستهدفة وتأثيرات التدخلات العمومية خارج المجموعات المستهدفة.
- ما إذا حصلت تأثيرات غير متوقعة على مجموعات لم تؤخذ بعين الاعتبار في تصميم التدخلات العامة (مثل الرجال والنساء والأطفال من مجموعة أوسع لم تؤخذ في الاعتبار كمجموعات خصوصية).

- ما إذا وجدت آليات فعالة للمسؤولية في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين كل الفئات.



الشكل رقم 25: تقييم أثر الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### 1.1. قياس النتائج من حيث تكافؤ الفرص بين كل الفئات

لا توجد طريقة عامة قابلة للمقارنة لقياس الأثر، وهو مفهوم مفتوح للتفسير. ومع ذلك، فإنّ من المعايير الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند قياس أثر الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات هي التركيز على قياس الهدف النهائي من هذا النموذج من الميزانية وهو تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين كل الفئات.

ولذلك، فإن السؤال الجوهرى الأول هو كيف يمكن قياس تكافؤ الفرص بين كل الفئات؟

وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى بيانات مراعية لاحتياجات جميع الفئات وإلى مجموعة شاملة من المؤشرات. وتمثل

47. المصدر: فريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم، 2011. "إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم - نحو وثيقة توجيهية لفريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم".

48. خطة العمل الوطنية للمقارنة المندمجة من قبل المجلس الوزاري بتاريخ 20 يونيو 2018 والتي تهدف إلى إدماج المقارنة المندمجة في التخطيط والبرمجة والميزانية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات في غضون 2020.

- ما هي التأثيرات المحتملة على الضرائب المستحقة والرسوم التي يدفعها النساء والرجال؟
- هل النساء والرجال ممثلون بشكل عادل ومنصف؟
- هل النفاذ إلى اتخاذ القرارات سهل وممكن للجنس الأقل تمثيلاً؟

وتقدّم التجارب الدوليّة الناجحة آليّة هامة لتقييم أثر الميزانيات المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات على المساواة بين كلّ الفئات وهي "المذكّرة الإجرائيّة لدعم المساواة بين كلّ الفئات". وتصدر هذه المذكّرة عن الوزارة المكلفة بالمالية والتخطيط أو الوزارة / الهيكل المكلف بالمساواة وتحدّد المجالات<sup>49</sup> التي تستوجب تقييم الأثر لتحديد الأثر "الحقيقي" للميزانية على المساواة والتي تشمل:

- التمويل والمبالغ المخصصة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين
- التعليم والتشغيل والبرادات
- العمل بدون مقابل
- الإيرادات العامة
- إجراءات أخذ القرار وهيكل صنع القرار

وبالتالي، فإنّه يمكن لوزارة الماليّة والوزارة المكلفة بشؤون المرأة في ليبيا إصدار "المذكّرة الإجرائيّة لدعم تكافؤ الفرص بين كلّ الفئات" دعماً لمبادرة الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات استعداداً لتقييم الأثر الحقيقي للميزانيّة ضمن نموذج الجديد على المساواة بين كلّ الفئات.

### دراسة حالة: مثال حول تقييم أثر التشريعات في التجربة النمساويّة

تعتبر مبادرة الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات حديثة نسبياً في النمسا حيث تمّ وضعها سنة 2013، إلا أنها تعدّ مرجعاً على مستوى التجارب الدوليّة الناجحة في مجال تقييم أثر التشريعات والقوانين على المساواة الحقيقية بين كلّ الفئات.

ويمكن النظر في ملاءمة هذه التجربة الناجحة مع السياق الليبي دعماً لمسار الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات باعتبار أنّ الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 قد تضمّن المساواة بين اللبانيين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص<sup>50</sup> وهو ما من شأنه أن يسمح بالمزيد من تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للرجال والنساء في القوانين والتشريعات بما يدعم مبادرة الميزانية المندمجة ويتكامل معها.

البيانات والإحصاءات أدوات مهمة لتصميم سياسات لتحقيق المساواة بين كلّ الفئات، وتقييم أثرها وضمان المسؤولة والمساءلة بشأنها. وهو ما يستدعي وضع وصياغة مؤشرات مفيدة في التخطيط والتنمية والعمل على توفير بيانات مصممة خصيصاً لخدمة المسؤولة والمساءلة في تنفيذ نتائج تكافؤ الفرص بين كلّ الفئات.

وترتبط التحديات الرئيسية في ميزانيات ومبادرات التنمية المراعية لاحتياجات جميع الفئات بمدى توفّر وسهولة الوصول ونوعية البيانات في مراحل مختلفة، وتساعد عملية التحديث المنتظم للبيانات المراعية لاحتياجات جميع الفئات واضعي السياسات والمخططين والمسؤولين عن المتابعة والتقييم على تحسين جودة صنع القرار قبل وأثناء وبعد دورة التخطيط ووضع الميزانية.

وتشمل التحديات الأخرى المتعلقة بالبيانات الدعايات المحتملة المرتبطة بتقييم الالتزامات السياسية في المجال، وخصوصاً عندما لا تعتبر نتائج البيانات "الأمثل" وهو ما قد يشير إلى التزام غير كاف في إطار التدخلات من أجل تكافؤ الفرص بين كلّ الفئات.

ولقياس الأثر على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء والأطفال، فمن الضروري تقييم الوضع قبل إدماج المقاربة المندمجة في الميزانية وكذلك أثناء وبعد هذه المبادرة. ولقيام بذلك، يجب أن تكون هنالك قاعدة بيانات لتحليل السياق بالإضافة إلى مؤشرات لتقييم النتائج والمخرجات للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات. كما يجب أن يكون هناك فترة معقولة لتقييم التغيير في الزمن (قبل وأثناء وبعد المبادرة).

### وتشمل عملية تقييم أثر مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات على المساواة بين كلّ الفئات الأبعاد التالية:

- ما هي المجموعة المستهدفة بالمنح والتمويل؟
- من هم المستفيدون الحقيقيون من التمويل؟
- هل هنالك تأثيرات منتظرة على المساواة بين كلّ الفئات؟
- هل هنالك تأثيرات محتملة على فوارق الأجور بين النساء والرجال؟
- هل هنالك تأثيرات محتملة على النفاذ للتعليم؟ وفي حالة وجدت، على أي مستوى؟
- هل هنالك تغييرات محتملة على وظائف النساء والرجال؟
- ما هي التأثيرات المحتملة على توزيع العمل بدون مقابل بين النساء والرجال؟
- هل من الممكن أن يتغير الوقت المخصص للعمل بدون مقابل مثل الاعتناء بالأطفال والواجبات المنزلية والعناية بالمرضى والمسنين؟

49. المصدر: Commission européenne, 2014. Échange de bonnes pratiques en matière d'égalité des sexes. Évaluation des impacts sur l'égalité des sexes. Rapport de synthèse  
50. المادة 6 من الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011.

## تقييم الأثر في التجربة النمساوية

قدّمت النمسا منهجيتها في مجال تقييم الأثر على المساواة بين كلّ الفئات في إطار الميزانية المبنية على الأداء. ويقتضي القانون منذ سنة 2009 أن تُعدّ كافة مستويات الحكومة (الفيديرالي والبلديات) ميزانيات فعالة في مجال المساواة بين كلّ الفئات.

وتّم سنة 2013 تعديل منهجية تقييم الأثر للتشريعات، أحد أهمّ العناصر في مجال وضع الميزانية المبنية على الأداء. حيث تمّ تعديل المقاربة المندمجة التي أخذت بعين الاعتبار في التقييم السابق أثر التشريعات بما يسمح بإبراز أثر المساواة "الحقيقية" بين كلّ الفئات. كما تمّ إدماج منهجية تقييم أثر التشريعات وتطبيقها في كافة القوانين والتوجيهات الجديدة.

## المحور الثالث: المسؤولية والمساءلة في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### 1. تقارير أداء الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

تمثّل تقارير الأداء حجر الأساس في منظومة المسؤولية والمساءلة في نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات باعتبارها تمثّل عقد التعهّد الذي يربط بين المسؤولين عن البرامج العمومية وأصحاب المصلحة (المستفيدون من البرامج ومجلس النواب والمجتمع المدني).

حيث تمثّل خطة الميزانية السنوية تعهّداً حول تحقيق مجموعة من الأهداف يلتزم بها رؤساء البرامج وتتضمّن أهدافاً ومؤشرات للأداء ينبغي تحقيقها عند تنفيذ الميزانية. وفي نفس الإطار، يمثّل التقرير السنوي حول الأداء وثيقة تبيّن النتائج والإنجازات مقارنة بالأهداف والمؤشرات المعتمدة عند وضع الميزانية في بداية السنة والمصادقة عليها وهو بالتالي القاعدة الأساسية للمساءلة في إدارة وتنفيذ الميزانية

تقرير حول الإنجاز أو النتائج: التقرير السنوي للأداء (في نهاية السنة المالية)



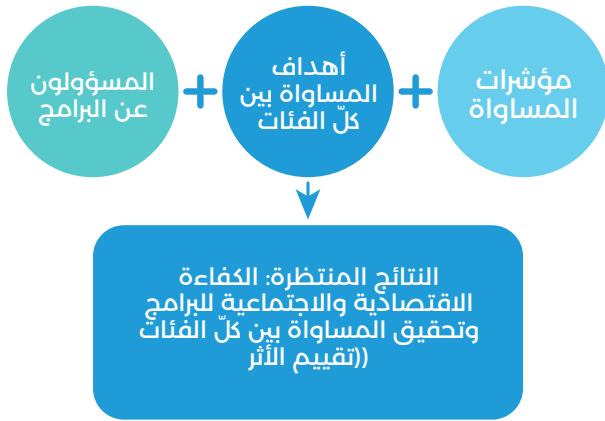
التعهد حول تحقيق مجموعة من الأهداف: المشروع السنوي للأداء (في بداية السنة المالية)



### الشكل رقم 26: تقارير الأداء والمساءلة في التصرف العمومي

وفي مجال مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، وباعتبارها بُنى أساساً على أسس وركائز الميزانية حسب الأهداف (المبنية على الأداء)، فإنّ آليات المسؤولية والمساءلة هي نفسها في النموذج الجديد للميزانية مع تضمين مؤشرات تكافؤ الفرص بين كلّ الفئات بكلّ من المشروع السنوي للأداء (عند تقديم مشروع الميزانية) باعتبار

تعديل الأهداف والمؤشرات لتصبح مراعية لاحتياجات جميع الفئات وفي التقرير السنوي لأداء الميزانية (المصادقة على الحساب الختامي) باعتبار تعديل النتائج المنتظرة نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لإدارة الميزانية العامة وتحقيق المساواة بين كلّ الفئات كغاية رئيسية لإدماج المقاربة المندمجة في الميزانية.



الشكل رقم 27: آليات المسؤولية والمساءلة ضمن نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

وتساعد مدى القدرة على تنفيذ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات على تحديد مدى بلوغ الغايات المتمثلة في تحقيق المساواة بين كلّ الفئات وتساهم بالتالي في تحسين البرامج من خلال رصد العوائق والإشكاليات المرتبطة بهذه القضايا وتحديد المسائل التي ينبغي معالجتها وتقويمها.

فمن خلال التقييم المستمر لمؤشرات تكافؤ الفرص ونشرها في شكل تقرير سنوي للأداء، نتوصّل إلى تدعيم منظومة المساءلة في مجال تحقيق المساواة بين كلّ الفئات والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات باعتبار أنّ الحكومة ككلّ ورؤساء البرامج بشكل خاصّ تتم مساءلتهم سنويًا وفي نهاية دورة الميزانية حول مدى تحقيقهم للأهداف في مجال الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية في إدارة وتنفيذ الميزانية ومدى تحقيق المساواة بين كلّ الفئات والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات التي تمّ تحديدها في مرحلة إعداد الميزانية من خلال تطيل هذه الاحتياجات وتضمينها بالمشروع السنوي للميزانية وبيانات الميزانية المندمجة.

ويمكّن بالتالي مشروع الميزانية المراعية لاحتياجات جميع الفئات من متابعة وتقييم التقدم المحرز في مجال المساواة بين كلّ الفئات على ضوء تقييم الإنجازات مقارنة بما هو مستهدف وقراءة المؤشرات والآثار وتحليل تطورها.

كما يضمن مشروع الميزانية توثيق مدى التزام الحكومة بتعهداتها في مجال المساواة بين كلّ الفئات ورصد التقدّم المحرز في مجال تحقيق أهداف الميزانية المندمجة من سنة إلى أخرى.

## • إطار النفقات متوسط المدى (3 سنوات) الإجمالي وتوزيعه القطاعي حسب البرامج كأداة للبرمجة على المدى المتوسط

## • مشروع قانون الحساب الختامي لميزانية السنة المنقضية

• مرحلة المصادقة على الميزانية: يتمثل دور مجلس النواب في مرحلة المصادقة على قانون الميزانية السنوي أساساً في تحديد الأولويات والسياسات العمومية بما يضمن مراعاتها لقضايا المساواة بين كل الفئات والبحث أكثر عن الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية في ادارة وتنفيذ الميزانية العامة وتحقيقه لمبدأ المساواة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز من خلال توزيع الاعتمادات (مخصصات الميزانية) بحسب المهمات والبرامج خدمة لهذه الغايات وتحديد مجموعة من الأهداف والمؤشرات لقياسها في مرحلة ختم الميزانية. كما يتميّز الدور الموكول لمجلس النواب في هذه المرحلة بالمحافظة على مبدأ الانضباط في الميزانية (تحديد السقف الإجمالي لتمويل الميزانية، العدد الإجمالي للموظفين، عدم إمكانية الحد من الاعتمادات المخصصة للاستثمارات...) بما يضمن تحقيق المساواة بين كافة الفئات وبلوغ الأثر المنشود من السياسات والبرامج العمومية المراعية لاحتياجات جميع الفئات.

## كيف يمكننا تقييم توزيع النفقات؟

• يتمثل أحد العناصر الرئيسية في التحليل في اجراء تقييم لتوزيع النفقات في السياسات والميزانية وأثر تنفيذ هذه السياسات على مختلف الفئات.

• يجب أن يكون توزيع النفقات كافياً لضمان إمكانية حصول جميع الفئات (مع مراعاة مختلف فئات النساء والرجال والأطفال) على الموارد والخدمات الملائمة، وأن تتاح لهم نفس فرص التطوير والتنمية، والتمتع بالرفاه كحق من حقوق الإنسان.

**مرحلة تنفيذ الميزانية:** يشمل دور مجلس النواب في متابعة تنفيذ قانون الميزانية المصادق عليه " تقييد" السلطة التنفيذية في تعديله (الإلغاء، التجميد، تحويل الاعتمادات بين البرامج...).

**مرحلة اعتماد الحساب الختامي للميزانية:** يكون مجلس النواب في هذه المرحلة مسؤولاً عن مساءلة الحكومة عن مدى تحقيقها للنتائج المنتظرة من تنفيذ الميزانية في مجال الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع والبرامج وتحقيق المساواة بين كل الفئات وفقاً لتعهداتها في مرحلة المصادقة على الميزانية.

وتتعلق المساءلة أساساً بالتقرير السنوي حول تنفيذ الميزانية الذي يبيّن الإنجازات والنتائج وتأثير النفقات العامة في إطار الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

وتكون عملية التقييم تشاركية بين الأطراف ذات المصلحة من مجلس النواب ومستفيدين من البرامج ومجتمع مدني لضمان تقديم التوصيات اللازمة في مجال تعديل إطار النفقات متوسط المدى على ضوء تقييم مدى إنجاز تعهدات الحكومة لأهداف المساواة بين كل الفئات في الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

## II. المساءلة البرلمانية حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

تشمل المساءلة البرلمانية للحكومة حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة المصادقة على الميزانية في إطار قانون الميزانية السنوي: قبل تنفيذ الميزانية
- مرحلة المصادقة على الحساب الختامي في إطار افعال الميزانية: إثر تنفيذ الميزانية



الشكل رقم 28: المساءلة البرلمانية للحكومة حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

ويلعب مجلس النواب دوراً هاماً وجوهرياً في مساءلة الحكومة خلال مرحلة المصادقة على الميزانية ضمن قانون المائبة حول بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات المضمّنة بالوثيقة مشروع الميزانية والمعرضة على المصادقة ضمن الوثائق المصاحبة للميزانية.

كما تشمل المساءلة البرلمانية خلال هذه المرحلة مناقشة إطار النفقات متوسط المدى والمشروع السنوي للميزانية الذين يتضمنان الأهداف والمؤشرات المراعية لاحتياجات جميع الفئات.

وتتولّى الحكومة إرفاق قانون المالية بوثائق جديدة تضمن شفافية أهداف السياسات العمومية (البرامج) وإدماجها للمقاربة المندمجة وقراءة أفضل للمعلومات المالية المضمّنة بقانون المالية وهي خاصة:

- وثيقة السياسات حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال والتي تتضمن بيانات الميزانية المندمجة
- التقارير السنوية للتنفيذ حسب المهمات والبرامج والتي تتضمن مؤشرات مراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- جدول التوازنات (ماذا يقصد بالتوازنات) العامة للميزانية على المدى المتوسط

وتقدّم الحكومة لمجلس النواب في إطار منظومة المساواة البرلمانية تقريراً يتعلق بنتائج تنفيذ الميزانية وتطبيق أحكام قانون الميزانية للسنة إثر انقضاء السداسية الأولى (الشهرين الأولين) من كل سنة مالية.

ويكون مشروع قانون اقفال (أي اعداد الحساب الختامي) الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مرفقاً بوثائق جديدة وهامة كفيلة بإضفاء شفافية أكبر حول تنفيذ ميزانية السياسات العامة (البرامج) المراعية لاحتياجات جميع الفئات والنتائج المسجلة في مجال المساواة وتكافؤ الفرص والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الأهداف المرسومة سابقاً:

- التقارير السنوية للتنفيذ الميزانية التي تتضمن متابعة مؤشرات المساواة وقياس الأثر على المساواة وتكافؤ الفرص
- التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي على الحساب الختامي للدولة الذي يسلم لمجلس النواب ونسخة منه لمجلس الوزراء ووزير المالية (المادة 11 من القانون رقم 19 لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة)

الوحدة الرابعة

# تحديات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

# مقدمة الوحدة

## المحور الأول: وضع طابع مؤسسي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### أركان النظام القانوني الملائم للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يعتبر وضع طابع مؤسسي على الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات من أهمّ مفاتيح النجاح وترتكز بالأساس على وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم لإدماج المقاربة المندمجة في التخطيط والميزانية على المستوى الوطني (المركزي / الوزارات / الهيئات العمومية) وعلى المستوى المحلي (البلديات / المحافظات).

وتستوجب التدخّلات في مجال تعزيز تكافؤ الفرص بين كافة الفئات وخاصّة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وضع إطار قانوني انطلاقاً من الدستور ووصولاً إلى النصوص التشريعية والسياسات التي تضمن المساواة بين كلّ الفئات في الحقوق والواجبات وتكرّس مبدأ تكافؤ الفرص والنفاد للموارد.

كما أنّه من بين الركائز الأساسيّة الأخرى لنظام قانوني ملائم وداعم للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، وضع مجموعة من التدابير الإيجابية في القوانين الوطنيّة بما يسهّل تطبيق مضامين المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة التي تمّت المصادقة عليها وذلك لإكسابها بعداً واقعياً وتطبيقياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا تنطلق أساساً من الدستور وقد نصّ الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 على مبدأ المساواة في المادة 6 منه " الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليّات العامّة، لا تمييز بينهم بسبب الدّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسيّة أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري."

كما أنّ مبادرة الميزانية المندمجة وترتكز أساساً على القانون الأساسي للميزانية (الذي يعادله في ليبيا النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية) باعتباره النص القانوني المرجعي للتخطيط والميزانية وهو الذي ينظّم كامل مسار الميزانية من التخطيط إلى المصادقة والتنفيذ وبالتالي ينبغي أن يتضمّن النموذج المعتمد للميزانية ويوضّح إجراءات إعداد الميزانية المندمجة والمصادقة عليها وتنفيذها ومتابعتها (حاليا تنظّم الميزانية في ليبيا بمقتضى قانون النظام المالي للدولة الصادر سنة 1967، ولائحة الميزانية والحسابات والموازن الصادرة بتاريخ 3 ديسمبر 1968 وتتضمّن مراحل وشروط إعداد الميزانية

لأنّ المبادرة الليبيّة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات لا تزال في مرحلة التصرّف، تقدّم هذه الوحدة الفنيّة الركائز الأساسيّة والمطلوبة لوضع طابع مؤسسي للميزانية المندمجة في ليبيا عبر التعريف بمكوّنات النظام القانوني والمؤسسي الملائم لإدماج المقاربة المندمجة في الميزانية. ومن الضروريّ التعريف في إطار إعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بأليات التوجيه القطاعي التي ينبغي وضعها وفقاً للتجارب الدوليّة الناجحة لإنجاح عمليّة الانتقال من النموذج الحالي للميزانية لنموذج جديد خاصّة منها منشور الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.

ولأنّ المبادرة الليبيّة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات لا تزال في بدايتها، فإنّ هذه الوحدة تقدّم سبل دعم هذه المبادرة انطلاقاً من العوائق العمليّة التي سبق وأن قدّمتها في إطار استعراضنا لمختلف التجارب الدوليّة وسبل الحدّ منها وتجاوزها للوصول إلى صياغة تصوّر حول استراتيجيّة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وتعزيز قدرات الفاعلين في المجال لضمان إنجاز هذا المسار.

### أهداف الوحدة:

- الإلمام بالركائز القانونيّة والمؤسسيّة اللازمة لوضع طابع مؤسسي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات حسب التجارب الدوليّة الناجحة بما يضمن إنجاز المبادرة الليبيّة في المجال
- التمكنّ من آليات التوجيه القطاعي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا والتحكّم فيها واستخدامها بشكل ملائم وموحدّ إنجازاً للمبادرة
- التعرف على سبل دعم مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

### الأسئلة المحوريّة

ما هي الركائز القانونيّة والمؤسسيّة الملائمة لوضع طابع مؤسسي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات؟

ما هي آليات التوجيه القطاعي اللازمة للميزانية المندمجة والمراعية للفوارق بين الجنسين؟

ما هي سبل دعم مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية للفوارق بين الجنسين في ليبيا؟

وتنفيذها وتعديلها واجراءات المحاسبة عنها وإعداد التقارير الدورية والسنوية حول تنفيذها )

وبالإضافة إلى الإقرار الدستوري والتكريس التشريعي بالقانون المنظم للميزانية، تجد مبادرة الميزانية المندمجة دعماً إضافياً وضرورياً بمجموعة من النصوص التشريعية والترتيبية الأخرى التي تكرس حقوق الرجال والنساء والأطفال وتعزز الضمانات الدستورية وتكسيها بعداً واقعياً وعملياً على غرار القوانين التي تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالقانون الانتخابي والقوانين التي تتضمن تدابير إيجابية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء ومبدأ الإنصاف في النفاذ لمراكز القرار والقوانين المتعلقة بالحقوق العينية والقوانين التي تضمن حقوق الطفل وغيرها.

ولإنجاح مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وفقاً للتجارب الدولية الناجحة، فإن إدراج التدابير الإيجابية في الإطار القانوني الليبي لا ينبغي أن يقتصر على هذه القوانين فحسب، بل ينبغي أن يتم في إطار مقارنة شاملة لكافة القوانين الصادرة قبل الإعلان الدستوري والعمل على ملاءمتها لمقتضيات المادة 6 من الدستور. ومن شأن وضع إطار قانوني ملائم للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات أن يسهل وضع طابع قانوني عليها ويضمن نجاحها.

وفي نفس الإطار، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار للمقارنة المندمجة في السياسات والبرامج القطاعية وترجمتها في شكل أهداف واعتمادات محددة في الميزانيات القطاعية للوزارات ومؤشرات لقياس مدى تحقيقها، وضع إجراءات وتعليمات فنية حول المقارنة المندمجة في هذا الإطار يتم إدراجها بفقرة خصوصية في المنشور السنوي حول إعداد مشروع الميزانية وإطار القدرة على تنفيذ السياسات العامة، وهو ما يستوجب تحديث الصيغة الحالية للمنشور السنوي لإعداد الميزانية بليبي لتأخذ بعين الاعتبار بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات والمؤشرات المرتبطة بها.

ومن الضروري في هذا الإطار التأكيد على أن الإطار القانوني للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مترابط وشامل وكلّ ظل أو نقص في أحد الجوانب ينعكس سلباً على كامل المنظومة ويضعف جدواها ومخرجاتها.

كما أنّ اعتماد نموذج الميزانية حسب الأهداف وتعميمه على كافة الوزارات القطاعية ونجاحه يعتبر حجر الأساس لاعتماد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات ولا تكتمل المنظومة بدونه حيث لا يمكن لوزارة قطاعية لم تعتمد بعد نموذج الميزانية حسب الأهداف أن تمرّ إلى تطبيق الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات لانعدام أسسها ومتطلباتها.

## 11. الإطار المؤسسي الملائم للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يشمل الإطار المؤسسي الملائم للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مجموعة من المؤسسات والهيئات التي يتم وضعها لضمان إنجاح عملية إدماج المقارنة المندمجة في الميزانية.

وتضمنت مبادرات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات والتجارب الناجحة في المجال تنوعاً في طبيعة المشاركين الذين بادروا بتطبيق نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات. ففي بعض التجارب، قامت منظمات المجتمع المدني بهذه المبادرة، وفي تجارب أخرى تبنى مجلس النواب أو الحكومة هذا النموذج من الميزانية.

وبخصوص السياق الليبي، وفي صورة تبني الحكومة هذه المبادرة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فمن الطبيعي أن تتولى هذه المهمة وزارة المالية باعتبار أنها تشرف على إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية والوزارات القطاعية كذلك مسؤولة عن المبادرة باعتبارها تشرف على البرامج القطاعية وتعدّ الميزانيات التقديرية بشأنها وتناقشها مع وزارة المالية وتشرف على تنفيذها ومتابعتها وتعدّ تقارير الأداء بخصوصها.

ومن الفاعلين أيضاً وزارة شؤون المرأة باعتبارها المسؤولة عن تمكين المرأة عبر السياسات والبرامج التي تضعها وهي بالتالي فاعل رئيسي في مجال المقارنة المندمجة.

ويشكل إحداث مكاتب دعم وتمكين المرأة في العديد من الوزارات القطاعية بليبيا على غرار وزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط ووزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل والتأهيل ووزارة الحكم المحلي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم التقني وغيرها، نقطة ارتكاز مهمة في المنظومة المؤسسية في مجال إدماج المقارنة المندمجة في التخطيط والتنمية والميزانية في ليبيا باعتبار أنّ هذه المكاتب قد أسند لها دور إعداد الخطة القطاعية لدعم وتمكين المرأة ومتابعة إنجازها وتقييمها في الوزارات المعنية. كما أنّه يمكن لهذه المكاتب تقديم المقترحات الضرورية حول تمكين ودعم النساء والفتيات في البرامج والمشاريع والمخططات حسب مشمولات الوزارة التي ترجع لها بالنظر، علاوة على المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية المشتركة بين مكاتب دعم وتمكين المرأة.

كما يضطلع مجلس التخطيط الوطني بليبيا وفقاً لأحكام ونصوص قانون التخطيط رقم 13 لسنة 2000 ولائحته التنفيذية واللوائح والقرارات المنظمة لأعماله بمهمة محورية في مجال إعداد الدراسات التي تحدد أهداف وسياسات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية والمالية واستثمارها وهو ما يحوّل له إعداد الدراسات في مجال الميزانية المندمجة لا سيما دراسة احتياجات مختلف الفئات والمساهمة في توجيه وضمان الاستجابة لها.

ويتضمن الإطار المؤسسي الليبي كذلك مراكز مؤسسية أخرى يمكن دعمها لتضطلع بمهام في مجال إعداد الميزانية

## المحور الثاني: آليات التوجيه القطاعي للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

### 1. منشور الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

يمثل منشور الميزانية مذكرة أو تعليمات رسمية صادرة عن وزارة المالية في بداية كل دورة للميزانية. ويكون الهدف من هذا المنشور هو توجيه الوزارات القطاعية والهيئات العامة حول الصيغة التي ينبغي أن تقدم بها ميزانياتها للسنة القادمة. وحسب النظام الليبي للمالية العامة، يأخذ هذا المنشور شكل منشور سنوي حول إعداد تقديرات الميزانية العامة.

وينبغي في مقارنة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات أن يتضمن المنشور السنوي حول إعداد تقديرات الميزانية العامة شرطا يقتضي من الوزارات القطاعية تقديم مشاريع الميزانيات القطاعية بشكل متزامن مع تقديم بيانات الميزانية المندمجة وأن يتم التأكيد على أن هذه البيانات تعتبر معيارا حاسما في مناقشة الميزانية.

ويراعي منشور إعداد تقديرات الميزانية المقارنة المندمجة من خلال:

- النص بوضوح على ضرورة إبراز المقارنة المندمجة في تقديم الميزانية من خلال إعداد بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
- ضمان أن يتم اعتبار المقارنة المندمجة كمعيار محدد في مناقشة الميزانية بين وزارة المالية والوزارات القطاعية
- اشتراط إضافة كافة المؤشرات المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- طلب التحديد بوضوح التأثيرات على المساواة بين كل الفئات لكافة المشاريع والبرامج المقترحة بالميزانية

وعند تحديد كافة هذه الطلبات بوضوح في منشور إعداد الميزانية، تجد الوزارات القطاعية تحفيزا لإعداد ميزانيات مندمجة ومراعية لاحتياجات جميع الفئات.

### توصيات منهجية بخصوص منشور الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:

تطلق تسميات مختلفة على منشور الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في التجارب الدولية منها "توجيهات الميزانية" و"توجيهات الخزينة العامة" و"المراسلة الإطارية"، ولكن الهدف يبقى نفسه وهو وضع ضوابط وشروط لصيغ تقديم الميزانية بشكل يراعي المقارنة المندمجة.

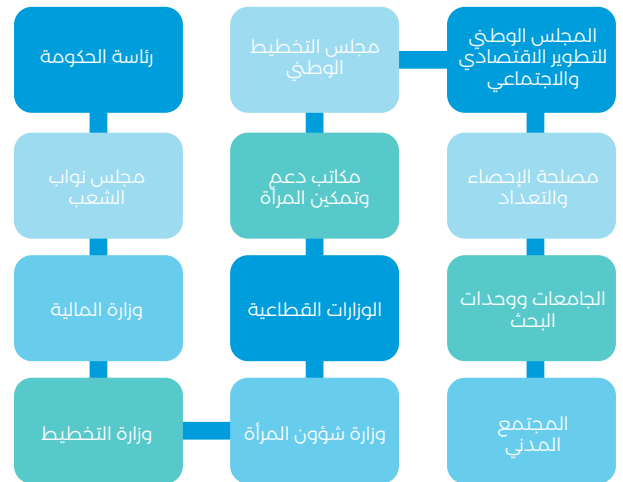
المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات كالمشاركة في إعداد مؤشرات كمية ونوعية وفق المقاربة المندمجة وإعداد تطيل السياسات والبرامج العمومية والقطاعات وفق احتياجات الرجال والنساء والأطفال لا سيما مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا التي أوكل لها منذ إنشائها سنة 1953 مهمة إجراء المسوحات والتعدادات التي توفر البيانات والإحصائيات والمؤشرات للدولة فضلا عن إدارات التخطيط بالوزارات القطاعية التي تعنى برسم السياسات الخاصة بكل قطاع.

كما يعتبر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي<sup>51</sup> من الركائز المؤسساتية الهامة التي من شأنها أن تدعم الإطار المؤسساتي الملئ للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات استناداً للمهام الموكلة للمجلس في مجال إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وتقديم المبادرات واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم آثارها.

كما ان صندوق التضامن الاجتماعي يعتبر أحد الشركاء بما يقدمه من منح وخدمات لفئات من المجتمع ولديه بيانات حول تلك الفئات قد تساعد في إعداد تقديرات الميزانية المندمجة للرجال والنساء والأطفال.

ومن شروط نجاح مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات حسب التجارب الدولية الناجحة هو تبني وزارة المالية لها مهما كان الطرف الذي يادر بها باعتبار أن الميزانية المندمجة هي في الأصل عملية تخطيط وإعداد للميزانية ولا يمكن أن تتم بالتالي سوى من قبل الطرف المخول له قانونا ذلك.

ومن الضروري في هذا المجال أن يلم أعضاء مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني بأسس ومبادئ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات لضمان مساهلة الحكومة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية بخصوص مؤشرات المساواة بين كل الفئات ومقاربة إدماج احتياجات الرجال والنساء والأطفال في السياسات والبرامج التنموية.



51. الذي تم إعادة تنظيمه بالقرار رقم 118 لسنة 2022.

## وتعرّف مناشير الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات على أنها وسيلة إجرائيّة ومؤسّساتية تضمن إدماج المقاربة المندمجة في الميزانيّة وتصدر عن الوزارة المكلفة بالماليّة والتخطيط خلال فترة إعداد الميزانيّة.

وتتسم أغلب مناشير الميزانية التي تصدر في العالم بكونها "محايدة" تجاه المقاربة المندمجة وبالتالي فإنّ اعتماد نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات يتطلب إحداث تعديل عليها لإدماج هذه المقاربة فيها باعتبارها موجهة إلى كافة الوزارات القطاعية والمصالح التي تعنى بإعداد الميزانيّة.

ويهدف منشور الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات إلى توجيه الوزارات القطاعية في مجال ضبط مقترحات الميزانية من خلال اعتماد الشروط التالية:

- ضبط سقف الميزانية لكل وزارة
- الأولويات في مجال تخصيص الاعتمادات
- التوجيهات في مجال إعداد وتقديم الميزانية

وبالرغم من أنّ منشور الميزانية ليس وسيلة خاصّة من وسائل الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، إلاّ أنّه يمكن إدماج المقاربة المندمجة في كافة مكوّناته بما يدعم وضع هذا النموذج من الميزانيّة. واعتمدت كافة التجارب الدولية المقارنة في مبادرات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات هذه الأداة كوسيلة لدعم المبادرة وتنفيذها على أرض الواقع.

## مثال تطبيقي: منشور الميزانيّة في مبادرة الميزانية المندمجة ببوتان<sup>52</sup>

أدمجت حكومة البوتان المقاربة المندمجة في منشور الميزانية لأول مرة خلال مرحلة إعداد الميزانية لسنة 2014-2015. وفي السنة التي تلتها 2015-2016 ورد منشور الميزانية أكثر وضوحا في مجال الشروط المتعلقة بالمقاربة المندمجة بالرغم من أنّ هذا النموذج من الميزانيّة قد اقتصر تطبيقه آنذاك على ثلاث وزارات فحسب كوزارات نموذجيّة (وزارة الفلاحة والغابات ووزارة التربية ووزارة الصحة).

وقد اقتضى المخطط الخماسي الحادي عشر للتنمية ببوتان للفترة (2013-2018) وضع استراتيجيّة وطنية للتخطيط والميزانية المندمجة حيث اشترط المخطط أن تتحقق الجهات المكلفة بالميزانيّة عند صياغة مقترح الميزانيّة من أنّ المقترحات تأخذ بعين الاعتبار المقاربة المندمجة وأنها تدمج مبادرات ECP (المحيط والتغيير المناخي والفقير)."

وبالتالي، فإنّ منشور الميزانيّة الذي تم وضعه سنة 2014 قد اقتضى إلزامية تقديم الوزارات النموذجيّة للمعطيات التالية في مقترحاتها:

- السياسات والمجالات الأساسية لنتائج الوزارة مع بيان كيفية مساهمتها في تحقيق الأهداف في مجال المساواة وتقديم أمثلة عن البيانات المادية والمالية إن وجدت
- المشاكل التي ينبغي معالجتها حسب الأولويّة بهدف النهوض بالمساواة
- تدخّلين اثنين أو ثلاث تدخلات / استراتيجيات / أنشطة مهمة في هذا المجال

وقد تضمّن المحور الرابع من تقرير وزارة المالية حول الميزانية لسنة 2014-2015 فصلا يتعلّق بوضع الميزانية المندمجة والذي ورد به ما يلي:

"بالرغم من أنّه قد تمّ وضع سياسات لمعالجة مشاكل المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فإنّ مفهوم ميزانية مندمجة لا يزال حديثا. ولزيادة تبيّن هذا المفهوم الجديد، فقد تمّ وضع برامج وورشات توعوية على أعلى مستوى وتمّ اتخاذ العديد من المبادرات للعمل على تنفيذ الميزانية المندمجة."

## المحور الثالث: سبل دعم مبادرة الميزانيّة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في ليبيا

### أ. ما هي العوائق أمام الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات؟

تتطلب الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات تغييرا في وجهات النظر وفي الممارسات في مجال رسم السياسات العامة ووضع البرامج والأهداف والمؤشرات في مسار الميزانيّة.

وكما في كلّ تغيير في المسارات، تصطدم مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بعدد من العوائق والإشكاليات. إذ من السهل اتّخاذ قرار إدماج المقاربة المندمجة في السياسات العامة والميزانية، لكنّ التحدّي الأكبر على الإطلاق يتمثّل في دعم ومساندة المبادرة والمحافظة عليها مع مرور الزمن.

ومن أبرز العوائق التي تعترض مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:

### أ. أن تكون أنظمة التخطيط والميزانية المعتمدة غير متمشية مع البيانات والأهداف للميزانية المستجيبة

كأن لا توفرّ هذه الأنظمة البيانات والمعطيات الكافية للقيام بالتاليات المفصلة للقضايا والجوانب المرتبطة باحتياجات الرجال والنساء والأطفال أو أن تكون المعطيات التي تفرزها منظومة التخطيط والميزانية حول قضايا المساواة وحول

52. Budlender, 2015. « Budget Call Circulars and Gender Budget Statements in the Asia Pacific : A review » - ONU Femmes. Bangkok

الاحتياجات غير مجمعة وألا تتوفر إحصائيات مرجعية بشأن المؤشرات المطلوبة.

### ب. محدودية الخبرات في مجال تحليل الاحتياجات والقدرة على إدماج المقاربة المندمجة:

حيث أنّ الممارسة في مجال الميزانية المراجعة المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات تتطلب مجهودا وخبرة في بداية التطبيق. وتستدعي المبادرة أن يتحصّل الفاعلون على تدريبات كافية وأن يتمتعوا بكفاءة عالية في مجال الميزانية المندمجة.

### ج. تتطلب الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات مجهودات مكثفة ومتواصلة:

إذ لا يمكن تغيير الممارسات والمواقف في فترة قصيرة. ويبقى التحدي الأكبر في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات في تغيير العقلية والرؤى.

كما تتطلب الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات غالبا تغييرا في طبيعة علاقات السلطة ويمكن ألا تجد الدعم اللازم من المدراء والمشرّفين على الميزانية. فإذا كانت المؤسسات غائبة أو غير فعالة، فإنّ هذا النموذج من الميزانية لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع.

### د. غياب التدابير المؤسسية لوضع الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:

هذه الميزانية هي أولا وأخيرا عملية تخطيط وتنفيذ للميزانية ومكانها الطبيعي هو الوزارة المكلفة بالتخطيط والمالية. فإذا صدرت مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات عن طرف آخر كالمجتمع المدني أو الوزارة المكلفة بشؤون المرأة أو أية مؤسسة رسمية أخرى، فإنّ تنفيذها وإنجاحها يكون صعبا في غياب دعم من وزارة المالية.

### هـ. محدودية التنسيق:

من المهمّ إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وخاصّة الهيئات الممولة ومجلس النواب والحكومة والمجتمع المدني. غير أنّه في غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين فإنّ المجهودات المبذولة من قبل مختلف المشاركين قد لا تكفل بالنجاح.

### و. غياب الإحصائيات والبيانات المفصلة حول احتياجات الرجال والنساء والأطفال:

يرتبط نجاح مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بشكل مباشر بتوفر إحصائيات وبيانات مفصلة حول هذه الاحتياجات ليتمّ ربطها بمدى توفير اعتمادات لها بالميزانية وتقييم أثرها على الاستجابة للاحتياجات، وتحقيق الكفاءة، والفعالية الاقتصادية، والاجتماعية.

### ز. عدم استقرار نقاط الارتكاز:

من المهمّ أن يتمّ إحداث وحدات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بالوزارات والمؤسسات العمومية على غرار وحدات الحوكمة لتفادي عدم تفرّغ أو عدم استقرار الموظفين المكلفين بهذه المهام بالوزارات القطاعية.

### ا. التحديات والعوائق المشتركة في إدارة المالية العامة<sup>53</sup>

بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بوضع وتوفير متطلبات نموذج الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات من إطار قانوني ومؤسسي ملائم ونظم معلومات وإحصائيات وبيانات مفصلة وملائمة، فإنّ المبادرة تواجه تحديات أخرى مشتركة في إدارة المالية العامة ككل والتي للآن لا ترتبط بشكل خصوصي بالنموذج الجديد للميزانية المندمجة فإنها تعيق نجاحها وتحّد من إمكانيات وضعها بشكل سليم. ومن أهم هذه التحديات:

#### أ. عدم كفاية التمويل للاستجابة للاحتياجات

- الموارد اللازمة للاستجابة للاحتياجات غير متوفرة
- وجود برامج فعالة من حيث التكلفة وقائمة على الاحتياجات دون توفير أموال كافية
- صناع القرار لا يستثمرون في البرامج الموجهة للاحتياجات

#### ب. انخفاض مستوى الشفافية في الميزانية

- معلومات الميزانية ليست متاحة للعموم أو متاحة لكن بفارق زمني كبير (تأخير كبير) أو غير مكتملة
- قد تتوفر معلومات عن الميزانية، ولكن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لا يتم الإفصاح عنه أو مراقبته بشكل آلي

#### ت. انخفاض مستوى الفعالية في الميزانية

- قد تعود الإشكاليات لقصور في التخصيص: الموارد لا يتم استثمارها في أفضل البرامج
- قد تعود الإشكاليات لقصور في: الموارد لا يتم استخدامها بالكفاءة اللازمة
- قد تعود الإشكاليات لعدم فعالية الإنفاق: الموارد لا تحقق النتائج المتوقعة

#### ث. الإنفاق غير العادل

- مجموعات سكانية محددة تتلقى أقل من غيرها
- مناطق جغرافية محددة تتلقى أقل من غيرها

53. تم الاستناد في صياغة هذا العنصر على مداخلة فريق منظمة اليونسيف في ورشة العمل المنعقدة بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 والتي نظمتها وزارة التخطيط الليبية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال".

ومن بين الطول المقترحة لمعالجة هذه التحديات والعوائق المشتركة، تستند التجارب الدولية المقارنة على الأساليب والمنهجيات التالية:

- **التجربة أو النمذجة:** عبر تجربة النموذج الجديد لمواجهة التحدي داخل قطاع محدد / منطقة محددة وتعميم النتائج في مرحلة لاحقة
- **تحليل القيمة مقابل المال:** مقارنة الموارد التي تنفق على التدخلات بالنتائج التي يتم تحقيقها في المبادرة الجديدة
- **العائد على الاستثمار:** مقارنة العائد على الاستثمار / المبادرة بالإنفاق على مشاريع ومبادرات أخرى
- تطيل التكلفة والعائد مقارنة المكاسب المالية الافتراضية من جميع العوائد المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمبادرة بالإنفاق على مشاريع ومبادرات أخرى
- تقدير "الخسارة" المالية الافتراضية من الاستمرار في تنفيذ نفس التدخلات دون إدخال أي تغييرات في التصميم

#### **الفرص المتاحة أمام المبادرة الليبية للميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:**

- **تخصيص الميزانية والسياسات:** موجزات الميزانية
- **إزالة اختناقات الإنفاق:** مراجعات الإنفاق العام وتتبع الدراسات الاستقصائية
- **الدعوة رفيعة المستوى:** حالات الاستثمار (تطيلات القيمة مقابل المال ، دراسات التكلفة والعائد)
- المعرفة والمهارات المالية العامة
- **الرقابة على الميزانية:** التحليل السريع لمشروع الميزانية لتحديد التوصيات القائمة على الأدلة؛ المناقشات بين اللجان والوزارات التنفيذية في مرحلة اعداد الميزانية

الوحدة الخامسة

# استراتيجية الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

# تقديم الوحدة:

الوطنية، وفي استراتيجيات وسياسات إعداد الميزانية العامة وبرامجها، بما يكفل وضع طابع مؤسسي واستدامة تنفيذ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، سعياً لإدماج هذا المفهوم في سياسات وإجراءات إعداد الميزانية وتطبيقه ضمن مراحل إعداد الميزانية العامة في ليبيا، والتي تشمل ميزانيات الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية المختلفة.

## نطاق المبادرة

يتضمن نطاق العمل للمبادرة الوزارات والدوائر الحكومية التي تُعنى بالتخطيط والميزانية بشكل رئيسي إضافة إلى الوزارات المكلفة بالمرأة والطفولة والشؤون الاجتماعية وهي أساساً:

- وزارة المالية
- وزارة التخطيط
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة شؤون المرأة
- وزارة الشباب
- وزارة الصحة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة التعليم التقني والفني
- وزارة العمل والتأهيل
- وزارة الخدمة المدنية
- وزارة الحكم المحلي

## خطوات إجرائية لضمان التنفيذ الفاعل للمبادرة

1. تشكيل لجنة توجيهية عليا ولجنة فنية من وزارات المالية والتخطيط وشؤون المرأة والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، لمتابعة تنفيذ المشروع.
2. تعزيز بناء قدرات موظفي دوائر الميزانية والتخطيط في الوزارات المعنية من خلال عقد ورشات عمل تدريبية.
3. تحليل الميزانية من منظور المقاربة المندمجة في كل القطاعات.
4. تحليل السياسات المالية العامة من منظور حقوق الرجال والنساء والأطفال تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة 2030 والاستراتيجية الوطنية للمرأة.
5. مراجعة النظام المالي للدولة بما يتفق مع الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات، واستحداث

تقدم هذه الوحدة الفنية تصوّراً مبدئياً حول استراتيجية وضع المبادرة الليبية في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بناء على مخرجات طقات التفكير المنظمة في إطار الورشة التي نظمتها وزارة التخطيط الليبية بمدينة طرابلس يومي 23 و24 مايو 2023 بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسيف حول "الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال" لا سيما التوصيات المنبثقة عنها بمشاركة عدد هام من الوزارات والمؤسسات الوطنية الليبية وسبل الدعم والمشاركة التي تمّت مناقشتها في اختتام الورشة.

كما يعتمد التصوّر المبدئي لاستراتيجية الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وتعزيز قدرات الفاعلين في المجال على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من التجارب الدولية الناجحة والتي من شأنها تعزيز التصور الوطني لهذه المبادرة وضمان سبل إنجاح هذا المسار.

## ما هو الهدف من المبادرة؟

- تحويل السياسات العامة والخطط التنموية إلى مخصصات مالية معتمدة ضمن الميزانيات السنوية يمكن قياس مردودها ومدى عدالتها لتلبية احتياجات الرجال والنساء والأطفال وقياس والكشف والتحديد للأنشطة المخصصة للنساء والرجال والأطفال ضمن الميزانية وفقاً لأية نسب ومدى إسهامها في تقليص الفجوة النوعية بين جميع الفئات
- التحقق من مدى كفاية المخصصات لتحقيق الأهداف المعلنة
- التحقق من مستوى مصداقية السياسات ومدى استجابتها لاحتياجات جميع الفئات
- رفع كفاءة الإنفاق العام وقياس فاعليته
- تحقيق قدر أعلى من الشفافية والرقابة والمساءلة

## لتحقيق هذه الأهداف، يجب القيام بالآتي:

- حصر المخصصات المالية المرصودة للبرامج والمشاريع الخاصة بالرجال والنساء والأطفال
- تحليل مدى كفاية المخصصات المالية الحكومية المرصودة للبرامج والمشاريع الخاصة بالرجال والنساء والأطفال مقارنة بما تضمنته أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الوطنية من بنود تتعلق بحقوق الرجال والنساء والأطفال
- تعريف التحديات التي تعيق تنفيذ الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
- تحديد طرق التدخل (المدخل) في الاستراتيجيات والخطط

- وزارة شؤون المرأة ومكاتب دعم وتمكين المرأة: الخطة الاستراتيجية والخطط القطاعية لدعم وتمكين المرأة وقواعد البيانات والمؤشرات الخصوصية
- مجلس التخطيط الوطني بليبيا: الأهداف الوطنية والقطاعية المتعلقة بالمساواة وبالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وإعداد الدراسات التي تحدد أهداف وسياسات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- مصلحة الإحصاء والتعداد بليبيا: الإحصائيات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بتكافؤ الفرص (على المستوى الوطني والمحلي).
- إدارات التخطيط بالوزارات القطاعية التي تعنى برسم السياسات الخاصة بكل قطاع.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي: إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وتقديم المبادرات واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم آثارها.

### 3. من خارج الحكومة:

- المنظمات الناشطة في مجال قضايا المرأة: المرصد ومراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف وكل هيكل المجتمع المدني التي تتوفر على إحصائيات وبيانات تهم الميزانية المندمجة.
- المنظمات الممولة للتنمية ومنظمات أخرى من المجتمع المدني: تعزيز القدرات في مجال الميزانية المندمجة والمراعية لجميع الفئات.
- وسائل الإعلام
- الجامعات ومراكز البحث
- القطاع الخاص
- البرامج والمشاريع والإدارات:
- نتائج تطيل احتياجات الرجال والنساء والأطفال وتوجيه السياسات والبرامج والمشاريع وفق المقاربة المندمجة.
- مراحل مسار الميزانية: الإعداد والمصادقة والتنفيذ والرقابة والتقييم والختم

- اعداد الميزانية حسب الأهداف او ميزانية البرامج والأداء لتساعد في تنفيذ التوجه نحو النموذج الجديد للميزانية
- 6. مراجعة خطوات إعداد الميزانية العامة. بما يتوافق مع النموذج الجديد المقترح للميزانية
- 7. تضمين منشور إعداد مشروع قانون الميزانية العامة للدولة الذي يصدر سنوياً ما ينص صراحة على المقاربة المندمجة ومراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال في الميزانية العامة مع إلزام الجهات المختلفة بتوفير البيانات المصنفة حسب الاحتياجات.
- 8. تنظيم برامج تدريبية مخصصة لأعضاء لجان إعداد الميزانية العامة، مع ضمان مشاركة المراقبين والمسؤولين الماليين بالجهات المختلفة في البرامج التدريبية. على أن يسبق البرنامج التدريبي فترة إعداد الميزانية العامة.
- 9. عقد جلسات توعوية متخصصة لأعضاء وعضوات مجالس النواب (خاضة لجنة الميزانية ولجنة شؤون المرأة والطفل واللجنة التشريعية) حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.
- 10. عقد جلسات توعوية لأعضاء المجالس المحلية في المحافظات (البلديات حالياً) المختلفة حول الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات.
- 11. تنظيم حملات توعوية لمنظمات المجتمع المدني حول أهمية وضرورة دمج احتياجات الرجال والنساء والأطفال في الميزانية العامة للدولة.
- 12. تطوير النماذج/ الجداول الحالية لنفقات الميزانية العامة موزعة وفقاً لأبواب الميزانية والتقارير الدورية الشهرية والسنوية بالطريقة التي تضمن عملية تحليل البيانات حسب الاحتياجات.
- 13. تطيل جانب الإنفاق من منظور مقدار الاستفادة العائدة على الرجال والنساء والأطفال، ومدى المنافع المتحققة على كل هذه الفئات.
- 14. تطيل وقياس أثر الإنفاق الفعلي من خلال الاستعانة بالمسوحات الميدانية للمستحقين والمستحقات.
- العناصر المتكاملة في اعداد ميزانية مستجيبة لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

### اولا: العناصر المكونة لمبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

- الفاعلون في مبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات
- 1. مجلس النواب: لجنة الميزانية ولجنة شؤون المرأة والطفل واللجنة التشريعية - المساواة - التحكيم
- 2. من داخل الحكومة:
- وزارة المالية: وثائق الميزانية - تصنيف النفقات - توزيع البرامج وتحديد المسؤوليات - المعايير

المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

## ثانياً العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط لمبادرة الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

القاعدة المرجعية لإعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات وتطيل السياق والتي تشمل:

- أنشطة التوعية والدعم والمناصرة حول المقارنة المندمجة وحول قضايا تكافؤ الفرص
- تنمية القدرات الفردية والمؤسسية
- تطيل الميزانية وفق منظور المقارنة المندمجة
- تحسين عملية جمع البيانات وتدعيم عملية وضع مؤشرات حول المساواة وإنتاج بيانات مصنفة حسب الاحتياجات
- وضع إطار معياري
- تعديل الإجراءات المستخدمة في مسار التخطيط والميزانية
- زيادة عدد النساء المشاركات في أخذ القرار في مجال التخطيط والتنمية
- التأثير في مرحلة المصادقة
- وضع الوسائل والمعايير التي تمكّن من تحديد الأولويات أو الزيادة في قيمة النفقات الموجهة للنهوض بالمساواة بين كل الفئات
- تحسين المعطيات المتعلقة بمخصصات الميزانية واقتراح توجيه الاستثمارات العامة
- إحداث وسائل للمتابعة والتقييم تمكّن من القيام بمتابعة مكثفة لتنفيذ الميزانية
- تحسين آليات المشاركة للتخطيط والميزانية
- تعزيز الشراكات في مجال وضع الخبرات لتصميم الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة
- إجراء البحوث في مختلف المواضيع والمسائل المرتبطة بالميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات

### الفرضيات والمخاطر:

- **الصعوبات والإمكانات :**  
مرتبطة بالأساس بتصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق المقارنة المندمجة وتبويب النفقات ووضع مؤشرات لقياس الأثر.
- **الوسائل والسبل :**  
إنتاج بيانات الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:
- نموذج البيانات المطلوبة حول برنامج من برامج الميزانية المندمجة

### مرحلة التخطيط

البحث عن الكفاءة والفعالية

أولويات قطاعية جديدة

مخصصات كافية للمساواة

### مرحلة التنفيذ

مقارنة شاملة

تحديد المسؤوليات

### مرحلة المتابعة والتقييم

وجود نظام ملائم لتحليل الأثر على المساواة

الخطوات الخمسة التي يتركز عليها إعداد الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات جميع الفئات:

- **المرحلة الأولى:** تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق مقارنة مندمجة (موجهة نحو الاحتياجات)
- **المرحلة الثانية:** تبويب النفقات المرصودة في الميزانية المندمجة وفق ثلاثة أصناف
- **المرحلة الثالثة:** تجميع النفقات الموجهة للرجال والنساء والأطفال
- **المرحلة الرابعة:** تصميم الميزانية المندمجة والمراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال
- **المرحلة الخامسة:** إعداد تقرير حول أداء الميزانية

البرنامج: عنوان البرنامج في الوزارة القطاعية المعنية				
البرنامج الفرعي: عنوان البرنامج الفرعي				
الميزانية المخصصة	المؤشر	النشاط	التأثيرات	تطوير وضعية الرجال والنساء والأطفال

### نموذج تحليل بيانات برنامج

المستوى	المجموع	النساء	الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
الإدارة المركزية (الكاتب العام)					
الإدارة العامة (المدرء العامون)					
الإدارات (المديرون)					
الموظفين الفنيون					
موظفي المساندة					
المجموع					

### وسائل ما قبل الميزانية (الإطار القانوني / الإطار المؤسسي / منشور الميزانية):

التحول من الميزانية العامة الحالية إلى منظومة النتائج عبر تحديد الأهداف، والبرامج والنتائج المرتقبة والأثر.

**الوسائل المتزامنة مع الميزانية:** متابعة المؤشرات والتأثيرات خلال تنفيذ الميزانية.

**الوسائل ما بعد الميزانية:** التقييم ونشر التقارير

- تطوير وضعية الرجال والنساء والأطفال
- تحديد التأثيرات التي ينبغي إنتاجها
- تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها بهدف إنتاج التأثيرات
- وضع مؤشرات خصوصية
- تحديد الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي

### منظومة النتائج لوضع الميزانية المراعية للاحتياجات:

- الأهداف / الآثار
- النتائج المرتقبة
- النتائج
- الأنشطة
- المساهمات : المالية / البشرية / الموارد المادية / الوقت

### نظام الرقابة والتقييم:

- مؤشرات الأثر
- مؤشرات النتائج
- مؤشرات المنتج

### الإطار التحليلي:

- تصنيف النفقات ضمن الأصناف الثلاثة حسب تصنيف Rhonda Sharp
- النفقات العامة
- النفقات التي تعزز المساواة المكفولة دستوريا بين مختلف الفئات
- النفقات الموجهة مباشرة لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال

### مقاربة الخمس خطوات Debbie Budlender لتحليل الميزانية

- وصف وضعية النساء والرجال والبنات والأولاد في القطاع وتحديد المشكلة (تحديد العامل المسبب للفوارق بين هذه الفئات)
- التحقق من مدى مراعاة السياسة المعتمدة في القطاع للمقاربة المندمجة (التأكد من وجود أحكام تأخذ بعين الاعتبار المشكل الموجود) واقتراح أنشطة وتأثيرات تهدف إلى إصلاح الوضع
- التحقق من رصد ميزانية كافية لتطبيق سياسة مراعية لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال في القطاع (التأكد من توفر تمويل للأنشطة المقترحة) وتحديد موارد للمساهمة في تنفيذ الأنشطة المقترحة
- التأكد من أنّ النفقات قد تمّ إنجازها وفقا للتوقعات (التأثيرات)
- فحص أثر السياسة المعتمدة والنفقات المنجزة للنظر في ما إذا كانت المساواة بين كلّ الفئات قد تمّ تعزيزها وفق ما هو مستهدف (النتائج والأثر)

# المراجع المعتمدة (باللغة الأصل)

- Analysis of social spending in Morocco for the years 2021-2022. (2022). UNICEF. <https://www.unicef.org>
- Budlender, D. (2015). Budget call circulars and gender budget statements in the Asia Pacific: A review. UN Women. <https://asiapacific.unwomen.org>
- Budlender, D. (2016). Gender-responsive budgeting in the Arab States: Experiences in nine countries. UN Women. <https://arabstates.unwomen.org>
- Budlender, D., Alami, N., UNFPA, & UNIFEM. (2005). Pratique de la budgétisation sensible au genre: Un manuel de formation. Nations Unies. <https://gender-financing.unwomen.org>
- Campos, N. F., De Grauwe, P., & Ji, Y. (2023). Structural reforms and economic performance. London School of Economics. <https://eprints.lse.ac.uk>
- CIPFA. (n.d.). Public financial management: A whole system approach. Chartered Institute of Public Finance and Accountancy. <https://www.cipfa.org>
- Commission européenne. (2014). Échange de bonnes pratiques en matière d'égalité des sexes: Évaluation des impacts sur l'égalité des sexes - Rapport de synthèse. <https://ec.europa.eu>
- Dalia, H., Hussain, M., Newiak, M., Thakoor, V., & Yang, F. (2021). Inequality, gender gaps, and economic growth: Comparative evidence for Sub-Saharan Africa (IMF Working Paper WP/16/111). International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- De Clerck, S., & Wickens, T. (2015). Government finance statistics manual 2014. International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- IMF. (2009). A basic model of performance-based budgeting. International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- IMF. (2020). Morocco: 20 years of reform. International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- IMF/METAC. (2019). Gender responsive budgeting in METAC countries. Middle East Regional Technical Assistance Center (METAC). <https://www.imfmetac.org>
- Kolovich, L., & Shibuya, S. (2016). Middle East and Central Asia: A survey of gender budgeting efforts (IMF Working Paper WP/16/151). International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- Neubrain. (2013). Performance-based budgeting: Methodology and tools. Neubrain LLC. <https://www.neubrain.com>
- OECD. (2015). Structural reforms and income distribution. Organisation for Economic Co-operation and Development. <https://www.oecd.org>
- OECD. (2019). Budgeting and public expenditures in OECD countries 2019. Organisation for Economic Cooperation and Development. <https://www.oecd.org>
- ONU Femmes. (2016). Budgétisation sensible au genre: Guide pour les facilitateurs de budgétisation sensible au genre - Une approche pratique. Direction du Budget du Sénégal et Direction Générale du Budget du Rwanda. <https://gender-financing.unwomen.org>

- Ruiz Abril, M. E., & Ofosu-Amaah, A. W. (2009). Improving gender targeting of public expenditures: A consolidated note on lessons and policy implications. The World Bank. <https://documents.worldbank.org>
- Sage, D. C., & Wickens, T. (2015). Government finance statistics manual 2014. International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- UN Women. (2006). Engendering budgets: A practitioners' guide to understanding and implementing gender-responsive budgets. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. <https://gender-financing.unwomen.org>
- UN Women. (2018). A global gender-mainstreaming strategy. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. <https://www.unwomen.org>
- UN Women. (2020). Gender mainstreaming strategy for achieving gender equality and the empowerment of women and girls. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. <https://www.unwomen.org>
- UN Women. (2022). Handbook on gender-mainstreaming for gender equality results. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. <https://www.unwomen.org>
- UN Women. (n.d.). Morocco's successful case in implementing gender-responsive budgets. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. <https://gender-financing.unwomen.org>
- UNDP. (2022). Gender-responsive budgeting manual. United Nations Development Programme. <https://www.undp.org>
- United Nations. (2002). Gender mainstreaming: An overview. United Nations. <https://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/e65237.pdf>
- United Nations. (2011). Important concepts underlying gender mainstreaming. Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women. <https://www.un.org>
- United Nations Evaluation Group (UNEG). (2011). Integrating human rights and gender equality in evaluation: Towards a UNEG guidance document. United Nations Evaluation Group. <https://uneval.org>
- Union européenne. (n.d.). Extraits du glossaire genre: 100 mots pour l'égalité. European Union. <https://eige.europa.eu>
- UN Women. (2015). Budget call circulars and gender budget statements in the Asia Pacific: A review. UN Women Asia-Pacific Regional Office. <https://asiapacific.unwomen.org>
- U.S. Government Accountability Office. (1977). Mission budgeting: Discussion and illustration of the mission budget concept. U.S. GAO. <https://www.gao.gov>
- World Bank. (2013). Performance-based budgeting and medium-term expenditure frameworks in emerging Europe. World Bank. <https://www.worldbank.org>
- World Bank. (2023). Medium-term expenditure frameworks revisited. World Bank. <https://www.worldbank.org>
- World Bank. (n.d.). Public expenditure and financial accountability (PEFA) overview. World Bank. <https://www.pefa.org>

توجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات. وبصفتها الكيان الرئيسي للأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وأمانة لجنة وضع المرأة، تعمل الهيئة على تغيير القوانين، والمؤسسات، والسلوكيات الاجتماعية، والخدمات لسد الفجوة بين الجنسين وبناء عالم متكافئ لجميع النساء والفتيات. وتُترجم شراكاتنا مع الحكومات، وحركات النساء، والقطاع الخاص، إلى جانب دورنا التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة، التقدم المحرز إلى تغييرات دائمة. ونحقق خطوات إلى الأمام لفائدة النساء والفتيات في أربعة مجالات: القيادة، التمكين الاقتصادي، التحرر من العنف، والمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وتضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حقوق النساء والفتيات في صميم التقدم العالمي - في كل مكان ودائمًا. لأن المساواة بين الجنسين ليست فقط ما نقوم به، بل هي جوهر هويتنا.

لكل النساء  
والفتيات

هيئة الأمم  
المتحدة للمرأة



